

إسعاف المطالع

بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع

(من أول الكلام على التقليد إلى ما قبل مسائل العقائد)

تأليف:

الشيخ العلامة المحدث المقرئ الأصولي

محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الشافعي

(ت: ١٣٣٨ هـ)

رحمه الله - تعالى - ونفعنا بعلومه في الدارين

المجلد الثاني

تحقيق وتعليق:

ابن حرجو الجاوي

غفر الله - تعالى - ذنوبه وستره في الدارين عيوبه

طبع للمرة الأولى

اسم الكتاب : «إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع»
المؤلف : الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي الجاوي الشافعي (ت : ١٣٣٨ هـ)
المحقق : ابن حرجو الجاوي
المصمم : ابن حرجو الجاوي

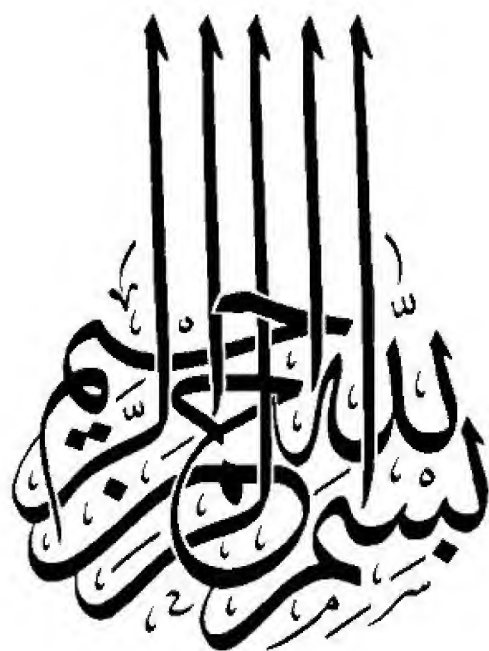
حقوق طبع هذه النسخة محفوظة على محققها

الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

على نفقة :

مكتبة ابن حرجو الجاوي



[مقدمة المحقق]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن سار
على نهجه واتبع هداه، أما بعد :

فهذا تحقيق باب التقليد لكتاب «إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم
جمع الجوامع» تأليف الشيخ العلامة المقرئ المحدث الأصولي محمد محفوظ بن عبد الله
الترمسي الجاوي الشافعي -رحمهما الله تعالى-.

أقدمه للقراء الكرام معتمدا على نسخة خطية مصورة سبق بيان تفصيلها في
مقدمة تحقيقي لباب الاجتهاد، وعدد أوراق نسخة هذا الباب ١٣ ورقة.

وكان منهجي في تحقيق هذا الكتاب مثل ما ذكرته في مقدمة تحقيقي لباب
الاجتهاد له. والعلماء الأعلام الذين سبق ذكر ترجمتهم في باب الاجتهاد وتكرر
ذكرها في هذا الباب لم أتطرق إلى بيان ترجمتهم، وكذا المراجع التي سبق ذكر
تفاصيلها في باب الاجتهاد وتكرر ذكرها هنا لم أتطرق إلى تفصيلها في فهرس
المراجع.

هذا، وأسأل الله -تعالى- أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم،
وينفعني به وكل من يتلقاه بقلب سليم، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وحرره في سوكابومي

راجي عفو ربه الباري

ابن حرجو الجاوي

٢٣/١٢/٢٠١٥ م

[نماذج صور المخطوطات التي تم الاعتماد عليها]



صورة الصفحة الأولى من مخطوط كتاب :

"إسعاف المطالع بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع" باب التقليد.

نص محقق لكتاب :

إسعاف المطالم

بشرح البدر اللامع نظم جمع الجوامع

(من أول الكلام على التقليد إلى ما قبل مسائل العقائد)

تأليف :

الشيخ العلامة المحدث المقرئ الأصولي

محمد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان الترمسي الشافعي

(ت : ١٣٣٨ هـ)

رحمه الله - تعالى - ونفعنا بعلومه في الدارين

تحقيق وتعليق :

ابن حرجو الجاوي

غفر الله - تعالى - ذنوبه وستر في الدارين عيوبه

[متن^١ كتاب «البدر اللامع نظم جمع الجوامع» في التقليد]

(مسألة)

بأخذ قول الغير من لا يعرف **** دليله تقليدنا يُعرف
يلزم غير اجتهاد قيل : إن **** له استقامة اجتهاده تبين
قلت : وذا الشرط الذي قد أطلقنا **** في عالم للاجتهاد ما ارتقى
ومنع الأستاذ في القواطع **** تقليده وقيل : ذا العلم امنع
ولو سوى مجتهد أمّا إذا **** للحكم ظنّ باجتهاده فذا
حُرِّم عليه أنه يقلد **** كذا لدى الأكثر من يجتهد
قلت : عنى من لاجتهاد أهلاً **** لكنه اجتهاده ما أعملا
ثالثها يجوز للقاضي فقط **** رابعها إن كان في العلم أخطأ
وعند ضيق الوقت قال الخامس **** فيما يخصه أجاز السادس

(مسألة)

إذا تكرر ما له ذا اجتهاد **** وما اقتضى الرجوع قد تجدد
و للدليل [المتقدم] ما [ذكر] **** وجب قطعاً أن يحدّد النظر

^١ هذا المتن أثبتته من نسخة مخطوطة وهو في بعض الأحيان مخالف لما وجد في المطبوع كما سيراه القاري الكريم من خلال إشارتي إليه أثناء الشرح.

كذا إذا لم يتجدد قلت ما***حكى خلافا وهو جار فيهما
لا ذاكرًا له كذا مستفتي***عامي ولسو مقلدًا للميت
فتقع التي [استفاد] ثانيا***فهل يعيد ذا السؤال الماضي

(مسألة)

تقليد مفضول أجز على الأحد***ثالثها المختار للذ ذا اعتقد
فاضلا أو مساويا ومن هنا***بحث عن الأرجح ما تعينا
فإن يكن رجحان شخص يعتقد***قلسده لا غيره إن لم يُفد
وراجح علما يفوق من رجح***في ورع [لدى] اجتماع في الأصح
تقليد ميت جاز والإمام لا***ثالثها بفقد حي للبلا
قلت : بهذا قطع [الذ] أصله***رابعها قال الصفي إن نقله
مجتهد في مذهب الذي هلك***فيه [إحالة لفرض] [ما] سلك
إذ الكلام في الذي عنه انضبط***فلا يجيئ ما الصفي قد شرط
وجوزوا استفتاء شخص قد عُرِف***بأنه بوصف الإفتا متَّصف
أو ظن أي بشهرة تقوى له***بين [الملا] بالعلم بالعدالة
وبانتصابه مع استفتا ولو***يكون قاضيا وقيل : قد أبوا
ذا في المعاملات لا من جهلا***وليوجب البحث على ما فضلا

عن عمله قلت : الأصح ها هنا *** الاستفاضة عن البحث غنى
[وإنه] يجزئه ظـهور *** عـدالة وذا هو المشهور
وأنه خبر واحد كفى *** أهليته قلت إذا ذي عرفا
للعامي أن يقول للشيخ الذي *** أفتاه يئن ما إذا من مـأخذ
مسترشدا ثم بيانه وجب *** إن لم يكن يخفى عليه ما طلب

(مسألة)

لمن لتفريع وترجيح رقى *** ولو سوى صاحب اجتهاد أطلقا
إفتاؤه بمذهب لمجتهد *** علم مأخذا عليه يستند
ثالثها ذا عند فقد المجتهد *** رابعها ولو سوى راق وجد
عن ذي اجتهاد ربما الوقت خلا *** وذا الحنابلة منع مسجلا
وابن دقيق العيد ما لم يئن *** قواعد الشرع انقراض الزمن
والمصطفى وقوع هذا ما عهد *** والعامي إن بفتوى مجتهد
عمل في حادثة فليس لـه *** في مثلها الرجوع عما عمله
قلت : عليه أجمعوا وقيل بل *** مجـرد الإفتاء يلزم العمل
وقيل : بالشروع [بالإتيان] *** وقيل أن يلتزم السمعاني
إن وقعت في نفسه صحته *** قلت : وهـذا ينبغي نصرته

و ابن الصلاح أن نظيراً عندما *** فإن [يجد] فخيرن بينها
و جاز في خلافها في الأعدل *** رجوعه لقول غير الأول
و أوجبن وجوده في الأمكن *** ملتزماً لـذهب معين
أرجح أو سوى فينبغي انتحا *** السعي فسعي اعتقاده ذا أرجح
و هل له الخروج منه قلت : قد *** أجزأ هذا الرافعي فليعتمد
ثالثها يمتنع الخروج في *** بعض المسائل وفي بعض يفي
قلت : عني بعضا به عمل مع *** ذو ما به عمل فالخلف رجع
قولين إذ رجوعه عما عمل *** به بإجماع كما مر حظ
تبع الرخص لا تجوزى *** خلف أبي إسحاق أعني المروزي
قلت : و فيما قاله عندي نظر *** في الـرافعي أنه له حظر.

[نص شرح المصنف]

[قال المصنف - رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدارين -]:

(مسألة): في الكلام على التقليد

[تعريف التقليد]

وقد عرفه الناظم بقوله: (بأخذ قول الغير) المراد بأخذه تلقيه بالاعتقاد،
عمل به أم لا.^٢

قال جمع منهم الشارح المحقق: خرج به أخذ غير القول من الفعل
والتقرير عليه، فليس بتقليد.^٣

وقوله: (من لا يعرف) بتخفيف الراء، من المعرفة فاعل الأخذ.

وقوله: (دليله) مفعول «لا يعرف»، وخرج بهذا أخذ القول مع معرفة
دليله، فهو اجتهاد وافق اجتهاد القائل.^٤

[المراد بمعرفة دليل قول المجتهد]

لكن المراد بمعرفة دليله معرفته بحيث يكون مستتباً للحكم منه من غير
توقف على غيره، بأن يصدق بالدليل، ويلاحظ وجه الدلالة، وينتقل منه إلى الحكم
على الإطلاق، من غير أن يتقيد بغيره في مقدمات الدليل وشروطها، وهذه المعرفة لا
تكون إلا للمجتهد، فإن العالم المقلد وإن أمكنه الاستنباط بأن يصدق بالدليل

^٢ هو العلامة الأشموني - رحمه الله تعالى -، وقد سبق ترجمته.

^٣ انظر: «شرح الكوكب الساطع» (٤١٥/٢)، «تشنيف المسامع» (٣٨/٤)

^٤ منهم الإمام السيوطي كما ذكره في «شرح الكوكب الساطع» (٤١٥/٢)

^٥ هو الإمام جلال الدين المحلي - رحمه الله تعالى - وقد سبق ترجمته.

^٦ انظر: «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٦/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤١٥/٢)

^٧ انظر: «شرح الكوكب الساطع» (٤١٥/٢) «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٦/٤)

ويلاحظ وجه الدلالة ويتنقل منه إلى الحكم، لكنه يحتاج في ذلك إلى ملاحظة قواعد المجتهد وشروطه في الاستدلال، ولا يقدر على الخروج عنها.

وإلى ذلك يشير قول صاحب «الأصل»^١ في «منع الموانع»^٢.

ومن ثم قلنا : «من غير معرفة دليله» فإنه فصل يخرج الأخذ مع المعرفة، فذلك مجتهد إن عرف حق المعرفة، وإلا فهو في رتبة التقليد، وإن حوّم على فهم المآخذ.^٣

(تقليدنا) أيها الأصوليون (يعرف) بتشديد الراء المفتوحة من التعريف، فصورته هكذا: التقليد «أخذ قول الغير من غير معرفة دليله»^٤.

ثم التعبير بـ «القول» هو الواقع في كلام الأكثرين وأكثر نسخ «الأصل»^٥.
غير أن البدر الزركشي ذكر أن ابن السبكي ضرب على «القول»، وأثبت بدله «المذهب»^٦.

بل مقتضى كلامه في «منع الموانع»^٧ إنكار وقوع التعبير منه بـ «القول»؛ إذ قال فيه ما نصه : فقولنا نحن : «المذهب من غير معرفة دليله» كلام صحيح.

^١ قد سبق أن المراد بصاحب «الأصل» هنا هو الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى.

^٢ وهو كتاب «منع الموانع عن جمع الجوامع»

^٣ انظر : «الآيات البيّنات» (٤/ ٢٦١-٢٦٢)

^٤ انظر : «جمع الجوامع» (١٢١)

^٥ انظر : «جمع الجوامع» (١٢١)

^٦ ذكر ذلك الإمام الزركشي في «تشنيف المسامع» (٣٩/ ٤) حيث قال : «ولهذا يرجع المصنف عن هذا الحد الذي هنا وضرب عليه بخطه وكتب : التقليد أخذ المذهب من غير معرفة دليله». وذكره

أيضا الولي العراقي في «الغيث الحامع» (٧١١) والعتار في «حاشيته» (٤٣٢/ ٢)

^٧ قد رجعت إلى «منع الموانع» وتصفحته ولم أجدها هذا النص الذي أشار إليه المصنف. والله أعلم.

ثم قال: " والمذهب يعم الترك والفعل، فليس من شرط المذهب أن يكون قولاً. وقد أنكر إمام الحرمين على من أخذ القول قيداً في الحد لذلك، وقال: ينبغي الإتيان بلفظ يعمها.

قلت: " تبديل القول أي الواقع في كلام الناس بالرأي، فخشيت أن لا يدخل فيه تابع رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - أي على تقدير أن ذلك تقليد فعدلت إلى الفتيا، فخشيت اختصاصها بالقول، فعدلت إلى المذهب.

قال: " ووقع في سؤال السائل، إنا قلنا: «الأخذ بقول الغير» ونحن لم نقل إلا «الأخذ بالمذهب»، ومرادنا به «المذهب» ما هو أعم من قول المرء بمذهب غيره ومذهب نفسه. نقله ابن قاسم.

ولذا قال جمع " ما معناه: الحاصل أن التقليد أخذ بمذهب الغير، سواء كان ذلك المذهب قولاً أو فعلاً أو تقريراً، فذكر القول في التعريف لا يستقيم إلا أن يؤول بأنه بمعنى الرأي المدلول عليه بالقول والفعل والتقرير، وهو شائع، ومن لم يؤوله كذلك، فأخرج أخذ غير القول عن ذلك فليس بمصيب؛ إذ الحق خلافه، وما أخرجه ليس بخارج.

لكن انتصر بعض المحققين من لم يؤوله بأنه الذي عبر به في «شرح المختصر» متكرراً، وذكر أنه العرف.

١٠ القائل أصلاً هو الإمام الزركشي كما ذكره في «تشنيف المسمع» (٣٩/٤)

١١ القائل أصلاً هو الإمام الزركشي كما ذكره في «تشنيف المسمع» (٣٩/٤)

١٢ انظر: «الآيات البيّنات» (٢٦٢/٤)

١٣ منهم العطار كما ذكره في «حاشيته» (٤٣٢/٢)

١٤ انظر: «حاشية العطار على شرح الجلال على جمع الجوامع» (٤٣٢/٢)

١٥ وهو كتاب «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» للإمام تاج الدين السبكي. انظر جزء ٤ صفحة ٥٨١

قال -أعني هذا البعض- : أما الفعل والتقدير فلا يظهر جواز العمل بمجردهما من المجتهد؛ لجواز سهوه وغفلته، وإنما يعول على الفعل والتقدير الواقعيين من النبي -صلى الله تعالى عليه وسلم-، لكن ذلك ليس بتقليد بل استدلال، وقد تقدم ذلك.

فإن قلت : قد يقرن التقرير بما يدل على عدم الغفلة والرضا بالفعل، قلت : يحتمل أنه رضيه لكونه مذهب غيره، وشرط الإنكار أن يكون منكراً عند الفاعل، ولعله قلد الغير، تدبر.

ثم بين حكمه فقال :

[من يلزمه التقليد؟]

(يلزم) التقليد عند الجمهور (غير ذي اجتهاد) مطلق عامياً كان أو غيره، أي يلزمه التقليد للمجتهد"؛ لقوله -تعالى- : ﴿فَتَتَلَوْاْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]

فهذا شامل لكل من لا يعلم أصلاً وهو العامي الصرف، ومن يعلم بعض العلوم غير عالم بحكم مسألة لزمه معرفته وكل ما لا يعلم؛ "لتعلق الأمر بالسؤال بعلّة عدم العلم، فكلما تحقق عدم العلم تحقق وجوب السؤال فيلزمه العموم فيها لا يعلم، وهذا غير عالم بهذه المسألة فيجب عليه فيها السؤال.

والدليل على العلية أن الشرط اللغوي في السببية أغلب، ويستعمل في الشرط الذي لم يبق للمسبب سواه. قرره بعض المحققين".

"انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٥/٢) «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٦/٤)

"انظر : «تشنيف المسامع» (٤٣/٤)

"وهو قول السعد التفتازاني في «حاشيته على شرح مختصر المنتهى الأصولي» (٦٣٥/٣)

و (قيل) -وهو لبعض المعتزلة- : إنما يلزم التقليد (إن له) أي لغير المجتهد (استقامة اجتهاده) أي المجتهد (تبين) بأن يتبين صحة مستنده، وإلا لم يجوز له تقليده.^{٢٠}

(قلت : و) هـ (ذا الشرط الذي قد أطلقاً) صاحب «الأصل» عن هذا القول إنما هو (في عالم للاجتهاد ما) نافية (ارتقى) أي لم يرتق إلى رتبة الاجتهاد.

فحاصل هذا القول : أنه إنما يلزم التقليد بالنسبة للعالم غير المجتهد بشرط تبين صحة مستند المجتهد له، وإلا لم يجوز له تقليده، بخلاف العامي الصرف يجب عليه التقليد مطلقاً.^{٢١}

واستدل لهذا القول بأنه لو وجب التقليد على العالم مطلقاً لأدى إلى وجوب اتباع الخطأ؛ لجوازه عليه في الاجتهاد.^{٢٢}

وأجيب بأنه مشترك الإلزام؛ لأنه لو أبدى مستنده فالخطأ جائز، فإن المجتهد لو أبدى لغير المجتهد مستنده يجب على الغير اتباعه مع احتمال الخطأ بحاله؛ لكون البيان ظنياً، فما كان جوابكم فهو جوابنا، وهذا جواب جدلي.^{٢٣}

وأجيب بالحل وهو أن الحكم المجتهد فيه متصف بأنه مظنون وبأنه خطأ، فمن حيث إنه مظنون يجب اتباعه، ومن حيث إنه خطأ يحرم ولا امتناع في ذلك، وإنما الممتنع وجوب اتباع الخطأ من حيث إنه خطأ، تأمل.^{٢٤}

^{٢٠} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٦/٢) «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٦/٤)

^{٢١} انظر : «جمع الجوامع» (١٢١) «الغيث الهامع» (٧١١) «تشتيف المسامع» (٤٣/٤)

^{٢٢} انظر : «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٥٩٣/٤)

^{٢٣} انظر : «حاشية العطار» (٤٣٣/٢)

^{٢٤} انظر : «حاشية السعد على شرح مختصر المنتهى الأصولي» (٦٣٥/٣) «حاشية العطار» (٤٣٣/٢)

[عدم جواز التقليد في الأمور القطعية عند أبي إسحاق الإسفرائني]

(ومنع الأستاذ) أبو إسحاق الإسفرائني "منا والجبائي" من المعتزلة (في القواطع) أي في الأمور التي طريقها القطع، (تقليده) أي غير المجتهد؛ إلحاقا لقطعيات الفروع بالأصول، وسيأتي الخلاف فيها. بخلاف الفروع الاجتهادية يجب التقليد فيها.^{٢٨}

(وقيل : ذا العلم امتنع) أي فلا يجوز للعالم التقليد^{٢٩}، وقوله : (ولو سوى مجتهد) يتعين كما قاله ابن قاسم. جعل هذه الواو للحال؛ إذ لو جعلت عاطفة كما هو قاعدة المبالغة اقتضى أنه لا فرق في اللزوم على الأول بين المجتهد وغيره، وليس بصحيح؛ إذ لا يلزم المجتهد تقليد المجتهد، بل لا يجوز ذلك كما سيأتي، وهذا من قرائن جعل الواو للحال، ومنها أيضا تعبيره بقوله : «يلزم غير ذي اجتهاد»^{٣٠}. واستدل لهذا القول بأن للعالم صلاحية أخذ الحكم من الدليل بخلاف العامي.^{٣١}

و رد بأنه إن كان المراد الصلاحية [الكافية]^{٣٢} في الأخذ فهو ممنوع؛ إذ لا يكون ذلك إلا للمجتهد، وإن كان المراد الصلاحية في الجملة فهو ممنوع أيضا؛ إذ لا يتأتى لجميع أفراد العلماء^{٣٣}.

^{٢٨} سبقت ترجمته.

^{٢٩} سبقت ترجمته.

^{٣٠} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٦/٢) «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٦/٤) «حاشية العطار» (٤٣٣/٢)

^{٣١} انظر : «البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع» (٣٩٧/٤) «تشنيف المسامع» (٤٣/٤) «الغيث الهامع» (٧١١)

^{٣٢} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٦٤/٤)

^{٣٣} انظر : «الغيث الهامع» (٧١١)

^{٣٤} في الأصل : (الكافي) لعل الصحيح ما أثبتته هنا.

^{٣٥} انظر : «حاشية العطار» (٤٣٣/٢)

قال السيوطي وغيره^{٣٧}: "وقيل: لا يجوز التقليد للعامي أيضا، وعليه معتزلة بغداد، فأوجبوا عليه الوقوف على طريق الحكم، وقالوا: إنما يرجع إلى العالم لتنبيهه على أصولها"^{٣٨}.

و رد بأنه خلاف إجماع السلف؛ فإن العوام لم يكلفوا في شيء من الأعصار بالاجتهاد، فلو كانوا مأمورين بذلك لكلفوهم به، وأنكروا عليهم العمل بقتاويهم، مع أنه لم يقع شيء من ذلك. وأيضاً فإن تكليفهم بالاجتهاد يؤدي إلى نفوت معاشهم واستضرارهم بالاشتغال لتحصيل أسبابه، وذلك سبب لفساد الأحوال فيكون القول به [باطلاً]^{٣٩} تدبر.

[المجتهد بالفعل لا يجوز له تقليد غيره]

ثم ذكر مقابل قوله: «غير ذي اجتهاد»، فقال: (أما) المجتهد (إذا للحكم ظن) أي إذا ظن الحكم، فاللام زائدة للتقوية، ((باجتهاده))^{٤٠} بالفعل (فذا) المجتهد (حرم عليه أنه يقلد) غيره، بل يجب عليه العمل باجتهاده اتفاقاً؛ لمخالفته بالتقليد لوجوب اتباع ظنه.^{٤١} وإنما وجب عليه؛ لأن ظنه أقوى، لعلمه بكيفية استنتاجه، وغيره يحتمل أن في كيفية استنتاجه خللاً عنده لو اطلع عليه.

^{٣٧} منهم الزركشي كما ذكره في «تشنيف المسامع» (٤٢/٤)

^{٣٨} انظر: «شرح الكوكب الساطع» (٤١٦/٢)

^{٣٩} الأصل: (بأصلاً) والصحيح ما أثبتته هنا

^{٤٠} في المطبوع: (باجتهاد)

^{٤١} انظر: «شرح الكوكب الساطع» (٤١٦/٢) «البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع»

(٣٩٧/٤) «تشنيف المسامع» (٤٤/٤) «حاشية العطار» (٤٣٣/٢)

^{٤٢} انظر: «البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع» (٣٩٧/٤)

[المجتهد بالقوة لا يجوز تقليد غيره عند أكثر الأصوليين]

و (كذا) يحرم التقليد (لدى الأكثر) أي عند أكثر العلماء (من مجتهد) أي من هو بصفات الاجتهاد^{٢٦}، كما بينه بقوله من زيادته :

(قلت : عَنِّي) أي أراد صاحب «الأصل» بذلك (من لا اجتهد أَقْلًا) أي من فيه أهلية الاجتهاد، (لكنه اجتهد ما) نافية (أعمالاً) أي لكن لم يجتهد بالفعل^{٢٧}.
وإنما حرم عليه التقليد فيما يقع له وإن لم يخصه؛ لأنه متمكن من الاجتهاد في ذلك الذي هو أصل للتقليد، ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن إلى بدله، كما في الوضوء والتميم^{٢٨}.

واعترض بأنه كيف لا يجوز له التقليد كما جاز للمجتهد الاجتهاد مع القدرة على اليقين، كما أخذوا ذلك من نحو اجتهد الصديق - رضي الله تعالى عنه - بحضرته - صلى الله تعالى عليه وسلم -، كما في قصة السلب^{٢٩}.
وأجيب : بأن الفرق بينهما أن الاجتهاد أصل التقليد، والأخذ بالفرع مع القدرة على الأصل لا يسوغ، بخلاف اليقين فإنه ليس أصل الاجتهاد فلا مانع من جوازه مع القدرة عليه دفعا للمشقة^{٣٠}.

^{٢٦} انظر : «البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع» (٣٩٧/٤) «تشنيف المسامع» (٤٤/٤) «الآيات البيئات» (٢٦٤/٤)

^{٢٧} وهو المسمى بالمجتهد بالقوة، انظر «البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع» (٣٩٧/٤) «تشنيف المسامع» (٤٤/٤)

^{٢٨} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٧/٤) «تشنيف المسامع» (٤٤/٤) «الغيث الهامع» (٧١٢)

^{٢٩} انظر : «الآيات البيئات» (٢٦٤/٤)

^{٣٠} انظر : «الآيات البيئات» (٢٦٤/٤)

[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره مطلقاً عند سفيان الثوري وغيره]

وقيل " - وهو محكي عن أحمد، وإسحاق، وسفيان الثوري - : يجوز لمن ذكر التقليد؛ لعدم علمه الآن بذلك".

[يجوز للقاضي المجتهد بالقوة تقليد غيره عند بعض الأصوليين]

و(ثالثها) أي الأقوال : (يجوز) التقليد (للقاضي) المجتهد (نقط) أي دون غيره من المجتهدين؛ لحاجة القاضي إلى فصل الخصومة المطلوب نجاهه، بخلاف غيره".

[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره الأعلام منه عند محمد بن الحسن]

و (رابعها) وهو قول محمد بن الحسن : يجوز التقليد للمجتهد (إن كان في العلم أخط) أي أنزل من المقلد -بفتح اللام-، فيجوز عنده تقليد الأعلام لرجحانه عليه، بخلاف المساوي والأدنى".

" انظر : «تشنيف المسامع» (٤/٤٥)، «الغيث الهامع» (٧١٢)

" هو الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب ابن راهويه (١٦١ - ٢٣٨ هـ) : عالم خراسان في عصره. وهو أحد كبار الحفاظ. طاف البلاد لجمع الحديث وأخذ عنه الإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. وقيل في سبب تلقيبه (ابن راهويه) أن أباه ولد في طريق مكة فقال أهل مرو: راهويه! أي ولد في الطريق. وله تصانيف، منها (المسند). استوطن نيسابور وتوفي بها. انظر «الأعلام» (١/٢٩٢)

" هو الإمام سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، من مضر، أبو عبد الله (٩٧ - ١٦١ هـ) : أمير المؤمنين في الحديث. كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى. ولد ونشأ في الكوفة. له من الكتب (الجامع الكبير) و (الجامع الصغير) كلاهما في الحديث، وكتاب في (الفرائض) وكان آية في الحفظ. من كلامه: "ما حفظت شيئاً فنسيته". انظر «الأعلام» (٣/١٠٥)

" انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤١٦)

" انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤١٦) «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤/٣٩٧)

«تشنيف المسامع» (٤/٤٤) «الغيث الهامع» (٧١٢)

" هو الإمام محمد بن الحسن الشيباني وقد سبقت ترجمته.

" انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤١٧) «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤/٣٩٧)

«تشنيف المسامع» (٤/٤٤) «الغيث الهامع» (٧١٢)

[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره في ضيق الوقت عند ابن سريج]

(و) يجوز التقليد له (عند ضيق الوقت) لما يسأل عنه، لا عند سعته، (قال :

الخامس) وهو لابن سريج، فعنده أن الجواز مقيد. "

وهذا معنى ما في «الإسنوي» عنه : "يجوز تقليد الأعلام عند تعذر

الاجتهاد". (فيما يخصه) أي المجتهد (أجاز).

[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره في غير ما يفتى به عند بعض الأصوليين]

القول (السادس) : التقليد فيه، لا فيما يفتى به، فليس المراد بذلك

اختصاص الحكم به، بحيث لا يعم غيره من المكلفين، بل كون الغرض من الاجتهاد

تحصيل رأي فيما اشتغل بعلمه بنفسه، لا فيما يُفتى به، كما في المسائل الاجتهادية في

الصلاة حين يريد أن يصلي.

وقيل : هذا إنما هو في العمل بفوت وقته لو اشتغل بالنظر والاجتهاد، كما إذا

كان آخر وقت الصلاة، بحيث لو [اشتغل] بالاجتهاد في مسائلها الاجتهادية فاتته

الصلاة، وعليه فهو راجع إلى القول الخامس.

" انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٧/٢) «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٧/٤) «تشنيف المسامع» (٤٤/٤) «الغيث الهامع» (٧١٢) سبقت ترجمته.

" انظر : «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (٤٠٤/١)

" انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٧/٢) «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٧/٤) «تشنيف المسامع» (٤٤/٤) «الغيث الهامع» (٧١٢)

" انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٧/٤)

" في الأصل : (اشتغل) والصحيح ما أثبتته هنا.

" ونسب هذا القول إلى الإمام ابن سريج كما ذكره الإمام الزركشي في «تشنيف المسامع» (٤٥/٤)

[يجوز للمتجهّد بالقوة تقليد الصحابي الذي ترجّح له عند بعض الأصوليين]

وبقي سابع : وهو لا يقلد إلا صحابياً، فإنه إن كان أرجح من غيره من الصحابة قلده، فإن استوا تخير فيقلد أيّهم شاء، وهذا منقول عن الشافعي في القديم^{٢٠}.

[يجوز للمتجهّد بالقوة تقليد الصحابة مطلقاً عند بعض الأصوليين]

وثامن : وهو الجواز للصحابة مطلقاً^{٢١}.

[يجوز للمتجهّد بالقوة تقليد الصحابة والتابعين عند بعض الأصوليين]

وتاسع : وهو الجواز للصحابة وللتابعين^{٢٢}.

[يجوز للمتجهّد بالقوة تقليد غيره فيما أشكل عليه عند بعض الأصوليين]

وعاشر : وهو الجواز مطلقاً فيما أشكل عليه^{٢٣}.

[الإمام الشافعي توقف في حكم تقليد المجتهد بالقوة]

قال الشافعي^{٢٤} : "وحادي عشر : وهو الوقف.

قال الإسنوي : "وهذا الخلاف إنما هو في الجواز لا في الوجوب، كما نبه عليه

الإمام في أثناء هذه المسألة"^{٢٥}. والله أعلم.

^{٢٠} نقله الأمدى في «الإحكام» (٢٠٤/٤) والزرکشي في «تشنيف المسامع» (٤٥/٤) وفي «البحر المحيط» (٦٦/٨) والإسنوي في «نهاية السؤل» (٤٠٤/١).

^{٢١} ذكره الطوفي في «شرح مختصر الروضة» (٦٣٠/٣).

^{٢٢} ذكره الأمدى في «الإحكام» (٢٠٤/٤) وانظر : «نهاية السؤل» (٤٠٤/١).

^{٢٣} ذكره المارديني الشافعي في «الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات» (٢٤٧) ونسبه إلى أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وسفيان الثوري. وقلت : وعليه فهو مثل القول الثاني في هذه المسألة. " هو الإمام محمد بن علي بن إسماعيل الشافعي، القفال، أبو بكر (٢٩١ - ٣٦٥ هـ) : من أكابر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب. وهو أول من صنف الجدل الحسن من الفقهاء. وعنه انتشر مذهب (الشافعي) في بلاده. مولده ووفاته في الشاف (وراء نهر سيحون) رحل إلى خراسان والعراق والحجاز والشام. من كتبه (أصول الفقه) و (محاسن الشريعة) و (شرح رسالة الشافعي). انظر «الأعلام» (٢٧٤/٦).

^{٢٤} انظر : «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (٤٠٤/١).

(مسألة) في الكلام على تجديد النظر عند تكرار الواقعة وتجديد الاستفتاء كذلك.

[صورة وجوب تجديد النظر على المجتهد عند تكرار الواقعة]

(إذا تكرر ما له) أي الأمر الذي لأجله (ذا) المجتهد (اجتهدا) فيه (وما

اقتضى) أي الدليل الذي اقتضى (الرجوع) عما ظنه فيه أولا، ولو احتمالا باحتمال
اقتضائه خلاف المظنون أولا^{١٠}، **(قد تجددا) له، وهذا القيد أعني «تجدد» ما يقتضي**
الرجوع، زاده صاحب «الأصل» على ابن الحاجب^{١١}؛ لأجل تصحيح القطع الذي
ذكره أحدنا من الفقهاء، فإنه مقيد في كلامهم بذلك، فإن انتفى ففي وجوب التجديد
خلاف كما سيأتي إيضاحه^{١٢}.

(وللدليل المتقدم) «ما» بالإدغام الكبير، و «ما» نافية ((ذكر)) أي ولم يكن

ذاكرا للدليل الأول **(وجب) عليه (قطعا) أي عند أصحابنا في الفروع، لا عند**
الأصوليين لما سيأتي^{١٣}، **(أن يجدد النظر) في ذلك، ويعمل بما أدى إليه اجتهاده ثانيا،**
سواء وافق اجتهاده الأول أم لا^{١٤}.

إذ لو أخذ بالأول من غير تجديد النظر حيث لم يذكر الدليل كان أخذًا بشيء

من غير دليل يدل عليه، والدليل الأول -لعدم تذكره^{١٥}- لا ثقة ببقاء الظن منه^{١٦}.

^{١٠} انظر : «الآيات البيّنات» (٤/ ٢٦٤)

^{١١} سبقت ترجمته.

^{١٢} انظر : «الآيات البيّنات» (٤/ ٢٦٤)

^{١٣} كذا في الأصل، وفي المطبوع (الأولى).

^{١٤} كذا في الأصل، وفي المطبوع (قد ذكر)

^{١٥} انظر : «الغيث الهامع» (٧١٣) «حاشية العطار» (٢/ ٤٣٤)

^{١٦} انظر : «الغيث الهامع» (٧١٣)

^{١٧} في الأصل : (تذكر) والتصحيح من «شرح الكوكب الساطع» (٤١٨/٢) و«البدر الطالع»

(٣٩٨/٢)

^{١٨} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٨/٢) و«البدر الطالع» (٣٩٨/٢) «تشتيف المسامع»

(٤٥/٤)

و (كذا) يجب تجديد النظر (إذا لم يتجدد) ما يقتضي الرجوع، ولم يكن ذاكرة
للدليل لما تقدم.^{٣٧}

وإنما فصل بـ «كذا» مع اتحاد الحكم للإشارة إلى أن ثبوته هنا دون ما قبله؛
فإن المشبه دون المشبه به.^{٣٨}

ووجه الأدونية كما قاله ابن قاسم : أنه لما لم يتجدد ما يقتضي الرجوع، كأن
وجوب تجديد الاجتهاد دون الوجوب فيما إذا تجدد ما يقتضي الرجوع.^{٣٩}
(قلت) متوركا على صاحب «الأصل» : إذ (ما) نافية (حكي) في الصورتين
أعني صورة تجدد ما يقتضي الرجوع وصورة عدمه (خلافًا) بينهم، حيث قال :
«وجب قطعًا إلخ» (وهو) أي والحال أن الخلاف (جار فيهما) أي في الصورتين
المذكورتين.

[نقض دعوى الإجماع على وجوب تجديد النظر]

فقد حكى الأصوليون قولاً بعدم وجوب التجديد في ذلك؛ لأنه لما كان
الغالب على ظنه أن الطريق الذي تمسك به أولاً كان طريقاً قوياً لزم بالضرورة أن
يحصل له الظن بأن تلك الفتوى حق، وحينئذ فيجوز له الفتوى به؛ لأن العمل بالظن
واجب.^{٤٠}
وحاصله البناء على قوة الظن السابق فيعمل به؛ لأن الأصل عدم رجحان
غيره.^{٤١}

^{٣٧} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٨/٢)

^{٣٨} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٦٥/٤)

^{٣٩} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٦٥/٤)

^{٤٠} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٨/٢) «البدر الطالع» (٣٩٨/٢) «تشتيف المسامع»

(٤٥/٤) «الغيث الجامع» (٧١٣) «نهاية السؤل» (٤٠٥/١)

^{٤١} انظر : حاشية العطار (٤٣٤/٢)

وهذا ما صححه ابن الحاجب^١، لكنه لم يفصل بين الذاكر للدليل وغيره.
وحكى الآمدي^٢ في المسألة ثلاثة أقوال، وصحح التفصيل وهو المرجح في
الفروع^٣.
قال الشيخان^٤ : "هل يلزم تجديد الاجتهاد إذا وقعت الحادثة مرة أخرى أم
يعتمد اجتهاده الأول؟ وجهان كما في القبلة"^٥.
زاد النووي : "قلت : أصحها لزوم التجديد، وهذا إذا لم يكن ذاكرًا للدليل
الأول ولم يتجدد ما قد يوجب رجوعه، فإن كان ذاكرًا لم يلزمه قطعاً، وإن تجدد ما قد
يوجب الرجوع لزمه قطعاً". انتهى^٦.
والظاهر أن هذا مأخذ ابن السبكي في ذلك، فإنه نقله في «شرح المختصر»^٧
ولم يزد عليه.

^١ "أي صحح ابن الحاجب أن تجديد الاجتهاد لا يجب. انظر : «رفع الحاجب» (٥٩٦/٤) «نهاية
السؤل» (٤٠٥/١)
^٢ "ونص كلام الآمدي في «الإحكام في أصول الأحكام» (٢٣٣/٤) : "إذا استفتى العامي علماً في
مسألة فأفتاه، ثم حدث مثل تلك الواقعة، فهل يجب على المفتي أن يجتهد بها ثانية ولا يعتمد على
الاجتهاد الأول؟ اختلفوا فيه؛ فمنهم من قال: لا بد من الاجتهاد ثانية لاحتال أن يتغير اجتهاده
ويطلع على ما لم يكن اطلع عليه أولاً. ومنهم من قال: لا حاجة إلى اجتهاد آخر؛ لأن الأصل عدم
اطلاعه على ما لم يطلع عليه أولاً. والمختار إنها هو التفصيل، وهو أنه إما أن يكون ذاكرًا للاجتهاد
الأول، أو غير ذاكر له، فإن كان الأول فلا حاجة إلى اجتهاد آخر كما لو اجتهد في الحال، وإن كان
الثاني فلا بد من الاجتهاد؛ لأنه في حكم من لم يجتهد".
^٣ انظر : «نهاية السؤل» (٤٠٥/١)
^٤ المراد بهما الإمام النووي والإمام الرافعي رحمهما الله تعالى،، والعبارة التي ساقها المصنف هنا هي
للإمام النووي.
^٥ انظر : «فتح العزيز بشرح الوجيز» (٢٤٦/٣)
^٦ انظر : «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (١٠٠/١١)
^٧ انظر : «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٥٩٦/٤)

لكن لا يخفى ما فيه من التعارض فيما إذا تجدد ما قد يوجب الرجوع وكان
ذاكرا للدليل، فإن كلا من قوله : «فإن كان [ذاكرا لم يلزمه]» قطعاً وقوله : «وإن
تجدد ما قد يوجب الرجوع لزمه قطعاً» شامل له؛ لإطلاق كل منهما، فقضية الأول
عدم اللزوم فيه، وقضية الثاني اللزوم فيه.”

نعم، الأول هو الأوفق بمقتضى كلامه في «المجموع» : “إذا أفتى في حادثة
ثم حدثت [أو]” مثلها، فإن [تذكر]” الفتوى الأولى ودليلها بالنسبة إلى أصل الشرع
إن كان مستقلاً أو إلى مذهبه إن كان منتسباً أفتى بذلك [بلا]” نظر، وإن ذكرها ولم
يذكر دليلها ولا طراً ما يوجب رجوعه فقليل : له أن يفتي بذلك، والأصح وجوب
تجديد النظر” . انتهى.

ووجه الأوفقية أنه أطلق في الصورة الأولى عن التقييد بها إذا طراً ما يوجب
الرجوع مع تقييدها ما بعدها بذلك” . فليتأمل.

“ في الأصل : (ذا لزمه)، وهو غير صحيح لأن معناه غير مفهوم، والصحيح ما أثبتته هنا، وهو
الموجود في «الآيات البيّنات» (٢٦٥/٤) لابن قاسم، والظاهر أن المصنف نقل كلامه هنا منه.
“ انظر : «الآيات البيّنات» (٢٦٥/٤)
“ أي «المجموع شرح المذهب» للإمام النووي رحمه الله تعالى.
“ كذا في الأصل، وهو غير موجود في المطبوع. يبدو أن المصنف اعتمد على كلام النووي الذي نقله
ابن قاسم في «الآيات البيّنات» (٢٦٥/٤) لأن ما ذكره المصنف هنا موافق لما ذكره هناك.
“ كذا في الأصل، وفي المطبوع (ذكر)
“ ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، وإنما زدته هنا لأنه موجود في المطبوع وبه يتم الكلام.
وهو الذي ذكره ابن قاسم في «الآيات البيّنات» (٢٦٥/٤)
“ انظر : «المجموع شرح المذهب» (٤٧/١)
“ انظر : «الآيات البيّنات» (٢٦٥/٤)

[صورة عدم وجوب النظر على المجتهد عند تكرار الواقعة]

(لا) إن كان (ذاكرا له) أي للدليل الأول، فلا يجب تجديد النظر في واحدة من صورتين، كما صرح به المحقق^١، خلافا لمن خص عدم الوجوب بالصورة الثانية^٢؛ إذ لا حاجة إلى ذلك فيها.

قال بعضهم^٣ : ثم إذا لم يتجدد النظر فظاهر، وأما إذا تجدد فالمراد عدم وجوب النظر لاستنتاج الحكم، فلا يتنافى وجوب النظر بالنسبة لهذا الدليل المعارض بالرجوع إلى المرجحات^٤. فليتأمل.

[اختلاف الأصوليين في وجوب إعادة السؤال على المستفتي عند تكرار الحادثة]

و (كذا مستفتي عامي) إذا استفتى عالما في حادثة (ولو) كان ذلك العالم (مقلدا للميت) -بسكون الياء- بناء على جواز تقليد الميت و [أفتاه]^٥ المقلد كما سيأتي، فتقع تلك الحادثة (التي) قد ([استفاد]^٦) أي استفتي فيها (ثانيا) لذلك العامي (فهل يعيد) وجوبا (ذا) لك (السؤال الماضي) لمن أفتاه أم لا؟^٧

^١ انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٨/٤) «تشنيف المسامع» (٤٦/٤) «الغيث الهامع» (٧١٤) «حاشية العطار» (٤٣٤/٢)

^٢ وهو ظاهر كلام الزركشي في «تشنيف المسامع» (٤٦/٤)

^٣ انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٨/٢)

^٤ وهو كلام الزركشي كما نقله العطار في «حاشيته» (٤٣٤/٢)

^٥ انظر : «حاشية العطار» (٤٣٤/٢)

^٦ كذا في الأصل، لعل الصحيح (إفتاء) وهو الموافق لما في نسخة «البدر الطالع» للمحلي (٣٩٨/٢)

^٧ كذا في الأصل، وفي المطبوع (أفاد)

^٨ انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٨/٤) «تشنيف المسامع» (٤٦/٤) «الغيث الهامع» (٧١٤) «حاشية العطار» (٤٣٤/٢)

الأصح وجوبه.^{١٠٠} نعم، قيده النووي : بما إذا عرف أن الجواب عن رأي أو قياس أو شك فيه، فإن عرف أنه عن نص أو إجماع لم يعد السؤال قطعاً.^{١٠١} والقاضي أبو الطيب^{١٠٢} : بما إذا لم تكن المسألة مما يكثر وقوعها ويشق إعادة السؤال عنها، وأقره النووي^{١٠٣}.

وإنما وجب إعادة السؤال في ذلك لأنه لا ثقة ببقاء من أفناه على قوله؛ لاحتمال مخالفته له باطلاعه على مخالفة في دليل إن كان مجتهداً، أو نص لإمامه إن كان مقلداً^{١٠٤}.

نعم، المتجه كما قاله ابن قاسم : أنه لا يتعين كون المسؤول ثانياً هو المسؤول أولاً^{١٠٥}، وما قررت به قوله : «ولو مقلدا للميت» تبعت فيه تقرير المحقق لكلام «الأصل»^{١٠٦}.

واقترضى كلام بعض شراحه^{١٠٧} أن التقدير : "ولو كان السائل مقلداً لميت"، فاعترضوه بأن مقتضاه جريان الخلاف في مقلد الميت، وهو خلاف ما اقتضاه كلام الرافعي فقدّره المحقق، وتبعته بقولنا : «ولو كان العالم -وهو المسؤول- مقلداً لميت»،

^{١٠٠} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٨/٤) «تشنيف المسماع» (٤٦/٤) «الغيث الهامع» (٧١٤) «حاشية العطار» (٤٣٤/٢)

^{١٠١} انظر : «روضة الطالبين وعمدة المفتين» (١٠٤/١١) ونص كلامه : «إذا استفتى وأجيب، فحدثت له تلك الحادثة ثانياً، فإن عرف استناد الجواب إلى نص أو إجماع، فلا حاجة إلى السؤال ثانياً».

^{١٠٢} سبقت ترجمته.

^{١٠٣} والثاني هذا أقره في «المجموع شرح المذهب» (٤٧/١)

^{١٠٤} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٩/٤)

^{١٠٥} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٦٦/٤)

^{١٠٦} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٨/٤)

^{١٠٧} مثل الإمام الزركشي كما ذكره العطار في «حاشيته» (٤٣٤/٢)

وصورناه بإعادة السؤال لمن أفناه للتبنيه على أنه لو تعذر إعادته بأن مات من أفناه لم يجب إعادته قطعاً، كما اقتضاه كلام الرافعي، واندفع الاعتراض المذكور^{١٢٢}.

[حكمة التشبيه في قولنا : «كذا»]

قال ابن قاسم : إن قلت : ما حكمة التشبيه في قولنا : «كذا»^{١٢٣}؟ وهلا أسقطه؟ ولو سلم فهلا أسقط قوله : «هل يعيد السؤال» لفهمه منه؟ ولو سلم فهلا قال : «فيعيد السؤال» بدون استفهام؟ كما قال في المجتهد : «وجب تحديد النظر إلخ» بدون استفهام؟

قلت : حكمة التشبيه الإشارة إلى ترتب إعادة السؤال على إعادة الاجتهاد، فحيث وجب إعادة الاجتهاد بأن لم يكن [المجتهد]^{١٢٤} ذاكراً للدليل وجب إعادة السؤال، وحيث لا فلا، وهذا ظاهر إذا علم العامي أن المجتهد [ذاكراً للدليل]^{١٢٥} أو غير ذاكر له، فلو جهل ذلك فالقياس وجوب الإعادة؛ لأنه الاحتياط.

وكذا يقال إذا كان المفتي مقلداً، فحيث احتمل تغير جوابه وجب إعادة السؤال، وإلا فلا، وإنما ذكر قوله : «هل يعيد السؤال؟» لأنه غير مفهوم من التشبيه؛ إذ الحكم المذكور في المشبه به هو إعادة الاجتهاد وهو غير مراد في المشبه، بل غير متأت فيه، وإنما المراد فيه إعادة السؤال، فلهذا صرح بذلك، وإنما أورد الاستفهام إشارة إلى الخلاف في ذلك الذي ذكره الزركشي وغيره، فتأمل، والله دار المصنف^{١٢٦}.

والله أعلم.

^{١٢٢} انظر : «حاشية العطار» (٤٣٤/٢) كما هو منقول من «حاشية زكريا الأنصاري».

^{١٢٣} كذا في الأصل، وفي المطبوع (وكذا).

^{١٢٤} ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، وإنما زدته لأنه موجود في مطبوع «الآيات البيئات» (٢٦٦/٤).

^{١٢٥} كذا في الأصل، وفي المطبوع (ذاكر للدليل).

^{١٢٦} انظر : «الآيات البيئات» (٢٦٦/٤).

(مسألة): في الكلام على تقليد المفضول والميت ومن عرفه تصديه للإفتاء وما يتبع ذلك.

[اختلاف الأصوليين في تقليد المفضول]

(تقليد مفضول) فيها إذا تعدد المجتهدون وتفاضلوا **(أجر)**، فلا يجب على المقلد تقليد الأفضل منهم وإن قدر عليه **(على الأحد)** -بتشديد الدال- أي الأرجح، وفاقا لابن الحاجب.

قيل : وهو المشهور؛ لوقوع ذلك في زمن الصحابة وغيرهم مشتهرا متكررا من غير إنكار على المستفتي فكان إجماعاً^{١١١}.

والثاني : لا يجوز تقليد المفضول، بل يجب تقليد الأفضل؛ لأن أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة في حق المجتهد، فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة يجب الأخذ بالراجح من الأقوال، والراجح منها قول [الأفضل]^{١١٢}، ويعرفه العامي بالتسامع وغيره^{١١٣}.

وعليه أحمد، وابن مريج، وطائفة كالقفال، والقاضي حسين، وابن السمعاني^{١١٤}.

^{١١١} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٩/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤١٩/٢) «تشتيف المسامع» (٤٦/٤)، «الغيث الهامع» (٧١٤)

^{١١٢} كذا في الأصل، وفي «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٩/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤١٩/٢) : (الفاضل)

^{١١٣} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٩/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤١٩/٢) «تشتيف المسامع» (٤٦/٤)، «الغيث الهامع» (٧١٤)

^{١١٤} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤١٩/٢) «تشتيف المسامع» (٤٦/٤)، «الغيث الهامع» (٧١٤)

قال الآمدي^{١١١} : لولا إجماع الصحابة على الجواز لكان هذا المذهب هو الأولى.^{١١٢}

ولعل مستند الإجماع أن الكل طريق إلى الله -تعالى-^{١١٣}.
و (ثالثها) أي الأقوال وهو (المختار) أي مختار صاحب «الأصل» : يجوز تقليد المفضل (ل) لمقلد (لذ) -بحذف الياء وإسكان الدال- (ذا اعتقد) أي الذي اعتقد هذا المفضل (فاضلا) غيره، (أو مساويا) له، بخلاف من اعتقده مفضولا كما في الواقع، فيمتنع تقليده جمعا بين الدليلين المذكورين بهذا التفصيل^{١١٤}.
قال البدر الزركشي : ثم الخلاف بالنسبة إلى القطر الواحد لا إلى أهل الدنيا؛ إذ لا خلاف في أنه لا يجب عليه تقليد أفضل أهل الدنيا وإن كان [ثانيا] عن إقليمه^{١١٥}.

[لا يجب على المقلد البحث عن أرجح المجتهدين]

(ومن) أجل ما (هنا) وهو ذلك التفصيل المختار فقله : (بحث عن الأرجح) من المجتهدين (ما) نافية (تعينا) أي لا يجب البحث على المقلد عن

^{١١١} نص كلام الآمدي في «الإحكام» (٢٣٨/٤) : "ولولا إجماع الصحابة على ذلك لكان القول بمذهب الخصوم أولى".

^{١١٢} انظر : «الإحكام» (٢٣٨/٤)، «التقرير والتحجير» (٤٦٦/٣)

^{١١٣} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٦٦/٣)

^{١١٤} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٣٩٩/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤١٩/٢)

«تشنيف المسامع» (٤٧/٤)، «الغيث الهامع» (٧١٤) «الآيات البيئات» (٢٦٨/٤)

^{١١٥} كذا في الأصل، وفي المطبوع (ثانيا)

^{١١٦} انظر : «البحر المحيط» (٣٤٨/٨)

قلت : هذا النص الذي ساقه المصنف هنا ليس نص الزركشي وإنما هو عبارة ابن أمير حاج في «التقرير والتحجير» (٤٦٥/٣)

أرجحهم؛ لعدم تعيينه للتقليد، بل المدار على اعتقاده فاضلا أو مساويا، بخلاف من منع مطلقا.^{٣٠}

وليس هذا مفرعا على القول الأول، بل فيه رد عليه، مع الإشارة إلى القدر في دليله وهو الإجماع، بأن عدم الإنكار إنما كان لاعتقاد أفضلية من وقع تقليده. وقدحه بعض المحققين بأنه متوقف على كون تقليد المفضول في زمانهم كان عند مخالفته للكل، فإنه من صور المسألة، وثبت ذلك ليس بالسهل.^{٣١} وعلم مما تقرر أن معنى الجمع بين الدليلين في التعليل المذكور حمل كل على محمل، فالإجماع لو ثبت محمول على ذلك، وكون أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة إلخ على أن معناه أنه يقدم من اعتقده فاضلا على غيره، فإن تساويا تخير، لا أنه يجب عليه الترجيح؛ لعسره على المقلد، بخلاف المجتهد،^{٣٢} تدبر.

[يجب على المقلد تقليد من اعتقده راجحا وإن كان مرجوحا في نفس الأمر]

(فإن يكن) أي من يلزمه التقليد العامي أو العالم، وقوله : (رجحان شخص) من المجتهدين على الآخر مفعول قوله : (يعتقد) خبر «يكن»، وجواب الشرط (قلده) أي تعين عليه تقليده، وإن كان مرجوحا في نفس الأمر الذي بني عليه تعين التقليد عملا باعتقاده.

و (لا) يقلد (غيره) أي غير من اعتقد رجحانه؛ (إذ لم يفد) ه باعتقاده مرجوحيته وإن كان راجحا في نفس الأمر.^{٣٣}

^{٣٠} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤/ ٤٠٠) «شرح الكوكب الساطع» (٢/ ٤٢٠)

«تشنيف المسامع» (٤٧/ ٤)، «الغيث الهامع» (٧١٤)

^{٣١} انظر : «التقرير والتحجير» (٣/ ٤٦٦)

^{٣٢} انظر : «التقرير والتحجير» (٣/ ٤٦٦)

^{٣٣} كذا حكاه الرافعي عن الغزالي كما ذكره الزركشي في «تشنيف المسامع» (٤٧/ ٤) والولي العراقي في «الغيث الهامع» (٧١٥)

والمراد بهذا الكلام أعني : «فإن يكن إلخ» -كما قرره بعض المحققين- أنه إذا وجد مفتيين واستويا عنده في ظاهر الحال تخير كما تقدم في قوله : «أو مساويا»، لكن متى ترجح عنده أحدهما لزمه تقليده، وزال ذلك التخيير، مع صحة عمله بقول الأول قبل الترجيح^{٣٢}.

وقرر ابن قاسم أن هذا كالتحصيل لذلك منطوقا ومفهوما، فكأنه قال : فالحاصل أن المدار على الاعتقاد دون الواقع، فحيث اعتقده فاضلا أو مساويا قلده، سواء كان فاضلا أو مساويا في الواقع أو مقضولا فيه^{٣٣}. وعلى هذا فليس في صنيعه تكرار معيب.

[اختلاف الأصوليين في تقديم الأعلام والأورع من المجتهدين]

(وراجع) من المجتهدين **(علما)** أي في علمه **(بفوق من)** أي مجتهدا **(راجع، في ورع [لدى] اجتباع)**، فيأخذ المقلد بقول الأعلام لا بقول الأورع **(في الأصح)**؛ لأن لزيادة العلم تأثيرا في الاجتهاد فيكون الظن الحاصل بقوله أكثر، بخلاف زيادة الورع^{٣٤}.

وقيل : يؤخذ بقول الأورع؛ لأن لزيادة الورع تأثيرا في الثبوت في الاجتهاد وغيره^{٣٥}.

^{٣٢} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤/٤٠٠) «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤٢٠) «تشتيف المسامع» (٤/٤٧)، «الغيث الهامع» (٧١٥) «الآيات البينات» (٤/٢٦٨)
^{٣٣} انظر : «الآيات البينات» (٤/٢٦٩)

^{٣٤} كذا في الأصل، وفي المطبوع (لذي)
^{٣٥} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤/٤٠٠) «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤٢٠) «تشتيف المسامع» (٤/٤٧)، «الغيث الهامع» (٧١٥) «الآيات البينات» (٤/٢٦٩)

^{٣٦} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤/٤٠٠) «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤٢٠) «تشتيف المسامع» (٤/٤٧)، «الغيث الهامع» (٧١٥) «الآيات البينات» (٤/٢٦٩)

وقيل : يحتمل التساوي، فيخير المقلد بينهما؛ لأن لكل مرجحاً.^{٣٧}

ولو تساوى علماً وورعاً قدم الأسن على ما نقل عن «بحر»^{٣٨} الزركشي؛ لأنه الأقرب إلى الإصابة بطول الممارسة.^{٣٩}

قال الإمام^{٤٠} : وإن ظن استواءهما مطلقاً فيمكن أن يقال : لا يتصور وقوعه كتعارض الأمارتين، ويمكن أن يقال بوقوعه ويخير بينهما^{٤١}.

وهذه المسألة - كما قاله المحقق - مبنية على وجوب البحث عن الأرجح المبني على امتناع تقليد المفضول.^{٤٢}

وذلك لأن مقتضى قوله : «وراجح علماً إلخ» أنه لا يجوز تقليد من اعتقده فاضلاً مطلقاً، بل لا بد أن يكون فاضلاً في الواقع، أي بحسب ما ظهر من المرجح بأن يكون الأعلّم على الأصح والأورع على مقابله، وأنه إذا تردد بينهما لا بد أن يقلد الأعلّم على الأصح والأورع على مقابله، وهذا على خلاف ما عليه القول الأول والثالث.

^{٣٧} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤٠٠/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٠/٢) «تشفير المسامع» (٤٧/٤)، «الغيث الهامع» (٧١٥) «الآيات البينات» (٢٦٩/٤)

^{٣٨} أي «البحر المحيط في أصول الفقه».

^{٣٩} انظر : «البحر المحيط في أصول الفقه» (٣٦٦/٨)

^{٤٠} هو الإمام فخر الدين الرازي، فإنه ذكره في «المحصول» (٨١/٦)

قلت : هذا النص الذي سماه المصنف مأخوذاً من نص ابن أمير حاج في «التقريب والتحجير» (٤٦٧/٣) وإلا فإليك نص قول الإمام الرازي : «فإن حصل ظن الاستواء مطلقاً فيها هنا طريقان أحدهما أن يقال هذا لا يجوز وقوعه كما لا يجوز استواء أمارتي الحل والحزمة، والآخر أن يقال يسقط عنه التكليف لأننا جعلنا له أن يفعل ما يشاء وأما إذا حصل ظن الرجحان مطلقاً تعين العمل به أما إذا حصل ظن رجحان كل واحد منهما على صاحبه من وجه دون وجه فيها هنا صور إحداها أن يستويا في الدين ويتفاضلا في العلم فممنهم من خيره ومنهم من أوجب الأخذ بقول الأعلّم وهو الأقرب».

^{٤١} انظر : «المحصول» (٨٢/٦)

^{٤٢} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤٠٠/٤)

أما الأول فظاهر، وأما الثالث ففي الشق الأول المدارُّ على اعتقاده بقطع النظر عن الأعلمية والأورعية، وكذلك في الشق الثاني، بمعنى أنه يمتنع عليه تقليد واحد منهما حتى يعتقده فاضلاً أو مساوياً، ومادام لم يعتقد لا يصح له تقليد واحد منهما.

ولو نظر لقوله : «وراجع علماً إلخ» لصح تقليده الأعلم على الأصح والأورع على مقابله، وإن لم يعتقده فاضلاً. والله در المحقق، حيث أشار بذلك إلى ما وقع لبعضهم من ذكر الترجيح في سياق القول بعدم تكليف البحث المبني على جواز تقليد المفضل، فتأمله بلطف.

[اختلاف الأصوليين في تقليد الميت]

(تقليد ميت) - بسكون الياء - (جاز) مطلقاً في الأصح الذي عليه الجمهور؛ لبقاء قول الميت بعد موته كما قال الإمام الشافعي - رضي الله تعالى عنه - : «المذاهب لا تموت بموت أربابها»^{١٢٢}.

ولأنه لو لم يجر ذلك لأدى إلى فساد أحوال الناس وتضررهم. ولو بطل قول القائل بموته لم يعتبر شيء من أقواله كروايته وشهادته ووصاياه^{١٢٣}.

(و) الثاني ما قاله (الإمام) فخر الدين الرازي : (لا) يجوز تقليد الميت^{١٢٤}.

^{١٢٢} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤/٤٠٠) «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤٢٠) «تشتيف المسامع» (٤/٤٧)، «الغيث الهامع» (٧١٥)

^{١٢٣} انظر : «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (١/٤٠٣) «البحر المحيط في أصول الفقه» (٨/٣٤٩)

^{١٢٤} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤/٤٠٠) «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤٢١) «تشتيف المسامع» (٤/٤٨) «الغيث الهامع» (٧١٥)

قال : لأن الميت لا قوله له؛ بدليل انعقاد الإجماع على خلافه، ولو كان له قول لم ينعقد كما لا ينعقد على خلاف قول الحي، وإذا لم يكن له قول لم يجوز تقليده ولا الإفتاء بما كان ينسب إليه^{١١١}.

قال : وإنما صنف كتب الفقه؛ لاستفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث، وكيفية بناء بعضها على بعض، ومعرفة المتفق من المختلف فيه^{١١٢}.
ورد دليله : بأن انعقاد الإجماع بعد موت المخالف^{١١٣}؛ لكونه قول كل الأمة بعد الموت دون ما قبله^{١١٤}، وقد قال -صلى الله تعالى عليه وسلم- : «لا تجتمع أمتي على ضلالة»^{١١٥}.

ولو كان قول الميت منافيا للإجماع لما انعقد الإجماع بعد مخالف وهو خلاف الإجماع^{١١٦}، تدبر.

(ثالثها) أي الأقوال : يجوز تقليد الميت (ب) شرط (فقد) مجتهد (حي)، ولا يجوز مع وجود الحي (للبلال) أي للضرورة إلى تقليد الميت حيثئذ، بخلافه مع وجود الحي^{١١٧}.

^{١١١} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤٠٠/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٢)
^{١١٢} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤٠٠/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٢)
^{١١٣} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤٠١/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٢)
^{١١٤} انظر : «حاشية الشربيني مع حاشية العطار» (٤٣٦/٢)
^{١١٥} الحديث بهذا المعنى رواه ابن ماجة في «سننه» (٣٩٨٠) بلفظ : «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة» وأبو داود في «سننه» (٤٢٥٥) والطبراني في «الكبير» (١٧/٢٣٩/٦٦٥) والحاكم في «المستدرک» (٣٩٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٥١٧) والضياء في «الأحاديث المختارة» (٢٥٥٩) وغيرهم من الحفاظ.

^{١١٦} انظر : «تقريرات محمد علي المالكي مع حاشية العطار» (٤٣٦/٢)
^{١١٧} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤٠١/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٢)
«تشنيف المسامع» (٤٨/٤) «الغيث الحامع» (٧١٥)

قال صاحب «الأصل» : وينبغي حمل إطلاق المنع عليه، وإلا فكيف يترك الناس هملاً لو أطلق المنع مع فقد الحي؟^{١٣٣}.

قال الشمس البرماوي^{١٣٤} : لكن إذا قلنا : يقلد الميت مطلقاً وكان الحي دونه فيحتمل أن يقلد الميت لأرجحيته، وأن يقلد الحي لحياته، ويحتمل -وهو الأظهر- الاستواء لتعارض المرجحين.

قال شيخ الإسلام^{١٣٥} : بل الأظهر الثاني؛ لترجحه بأنه لا خلاف في تقليد الحي بخلاف الميت^{١٣٦}. انتهى. فليتأمل.

(قلت) متوركا على «الأصل» في جزمه بأن الإمام قال بعدم جواز تقليد الميت : لكن **(بهذا)** أي بجواز تقليد الميت عند فقد الحي **(قطع)** الإمام^{١٣٧} **([للذ])**^{١٣٨} -بسكون الذال- **(أصله)** أي المنع؛ لأنه قال في آخر كلامه : ولقائل أن يقول انعقد الإجماع في زماننا على العمل بهذا النوع من الفتوى؛ لأنه ليس في هذا الزمان مجتهد، والإجماع حجة^{١٣٩}. انتهى.

^{١٣٣} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٢) «تشنيف المسامع» (٤٨/٤)

^{١٣٤} هو الإمام محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني البرماوي، أبو عبد الله، شمس الدين الشافعي (٧٦٣ - ٨٣١ هـ) : أقام مدة في دمشق، وتصدر للإفتاء والتدريس بالقاهرة، وتوفي في بيت المقدس. نسبته إلى برمة (من الغربية، بمصر) من كتبه (شرح الصدو بشرح زوائد الشذور) ومنظومة في (الفرائض) و (شرح ثلاثيات البخاري) و (اللامع الصبيح على الجامع الصحيح) و (الفوائد السنية في شرح الألفية) و (المقدمة الشافية في علمي العروض والقافية). انظر «الأعلام» : ١٨٨/٦ - ١٨٩

^{١٣٥} المراد به الشيخ زكريا الأنصار الشافعي وقد سبقت ترجمته.

^{١٣٦} نقل هذا الكلام العطار في «حاشيته» (٤٣٧/٢)

^{١٣٧} أي الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى.

^{١٣٨} كذا في الأصل، وفي المطبوع (للذ)

^{١٣٩} انظر : «المحصول» (٧١/٦) وهذا النص نقله المصنف بالمعنى. ويبدو أن المصنف نقله من «نهاية السؤل شرح منهاج الوصول» (٤٠٣/١)

وحاصله تجويز تقليد الميت للإجماع عليه، إما من السابقين أو من اللاحقين، لكن في تعبير الناظم بالقطع في ذلك نظر لا يخفى؛ لأن هذا الكلام إنما يدل على الميل فقط، لكونه مجرد بحث^{١٠٠}.

وقد قال صاحب «الأصل» جواباً لمن اعترضه به : الإمام لم يجوز تقليد الميت، بل حاصل بحثه تركيب طريق يحصل بها الغرض من العمل بأقوال الموتى، وكأنه يقول : أنا وإن لم أجوز تقليد الميت فعندي طريقٌ يتوصل به إلى العمل بأقوالهم، وهي أن الثقة إذا أخبرني أن الميت قال كذا، وأنا أعلم أن الميت مجتهد، ظننت أن حكم الله - تعالى - كذا، فكان ظني هو الموجب علي لاعتقاد هذا القول، وليس هذا من تقليد الميت في شيء، فافهمه، وإنما هو عمل بالظن فقط.

وهذا وجه حسن، وبه يعود النزاع بينه وبين القوم لفظياً، فهم يقولون : للميت قول لم يمت بموته فليقلد، وهو يقول : لا قول للميت، ولكن الحكاية عنه تغلب ظن أن هذا حكم الله - تعالى - فيعتبر^{١٠١}.

ثم إن هذا لا ينبغي أن يقال إنه قول للإمام، وإنما هو بحث بحثه، وليس في كلامه ما يدل على أنه يعتقده، ولعله أراد به تخريج مذهب في الجملة، فإن هذا حاصل قول المرء، ولقائل أن يقول. انتهى^{١٠٢} فتأمل.

و (رابعها) أي الأقوال : ما (قال) -هـ (الصفي) الهندي - وهو - (إن نقله) أي قول المجتهد الميت (مجتهد في مذهب) الإمام (الذي هلك) جاز تقليده فيما نقل عنه،

^{١٠٠} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٧٠ / ٤)

^{١٠١} نقله ابن قاسم في «الآيات البيّنات» (٢٧٠ - ٢٧١، ٢٧٢ - ٢٧٣)

^{١٠٢} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٧٣ / ٤)

وإلا فلا؛ لأن مجتهد المذهب لمعرفة بمدارك إمامه يميز بين ما استمر عليه وما لم يستمر عليه، فلا ينقل لمن يقلده إلا ما استمر عليه، بخلاف غيره^{١١٠}.
هذا إيضاح كلامه.

وقد اعترضه صاحب «الأصل» في غيره بما زاده الناظم بلا تمييز عليه : (فيه) أي في قول الصنفي ([إحالةً لفرض]^{١١١} [ما]^{١١٢} سُلِّك) فهو في غير محل النزاع؛ (إذ الكلام) الذي وقع الخلاف بينهم إنها هو (في الذي عنه) أي عن المجتهد الميت (انضبط) وثبت أنه مذهب الميت^{١١٣}.

فإن كان الناقل -بحيث لا يوثق بنقله فيها وإن وثق به نقلاً- تطرق عدم الوثوق إلى عدم الوثوق بنقله، (فلا يجيء ما الصنفي) الهندي (قد شرط) فيه، وهو كون الناقل له مجتهد المذهب، بل صار عدم قبول ذلك؛ لعدم صحة المذهب عن المنقول عنه، [لا]^{١١٤} لأن الميت لا يقلد^{١١٥} تدبر.

^{١١٠} انظر : «البدر الطالع في حل جمع الجوامع» (٤٠١/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٠٢)
«تشنيف المسامع» (٤٩/٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)
^{١١١} كذا في الأصل، وفي المطبوع (أحال الفرض)
^{١١٢} كذا في الأصل، وفي المطبوع (بالذي)
^{١١٣} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٢) «تشنيف المسامع» (٤٩/٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)
^{١١٤} كذا في الأصل، وهذه الزيادة موجودة في «تشنيف المسامع» (٤٩/٤) و«الغيث الهامع» (٧١٦) والذي قرره السيوطي في «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٢) بدون هذه الزيادة. ولعل ما أثبتته المصنف هنا هو الأصح.
^{١١٥} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢١/٢) «تشنيف المسامع» (٤٩/٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)

[من يجوز استفتاءه؟]

(وجوزوا) أي العلماء (استفتاء) أي طلب فتوى (شخص قد عرف) بالأهلية للإفتاء، (ب) أن علم (أنه بوصف الإفتاء متصف)، وهو في الاصطلاح الموصوف بصفة الاجتهاد^{١١١}.

فالفتي هو المجتهد^{١١٢}؛ لأن من قامت به صفة جاز أن يشتق منه اسم فاعل. وقال ابن السمعاني^{١١٣} : المفتي من استكمل فيه ثلاثة شرائط : الاجتهاد، والعدالة، والكف عن الترخيص والتساهل^{١١٤}. وللمتساهل حالتان :

إحدهما : أن يتساهل في طلب الأدلة، وطرق الأحكام، ويأخذ ببادئ النظر وأوائل الفكر، فهذا مقصر في حق الاجتهاد، ولا يحل له أن يفتي، ولا يجوز له أن يستفتي.

والثانية : أن يتساهل في طلب الرخص، وتأول السنة، فهذا متجاوز في دينه، وهو آثم من الأول^{١١٥}. انتهى.

^{١١١} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢/٢) «البدر الطالع» (٤٠١/٢) «تشنيف المسامع» (٤٩/٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)

^{١١٢} انظر : «فتح القدير» (٢٥٦/٧) «التقرير والتحجير» (٤٦٣/٣)

^{١١٣} نقله المصنف من «البحر المحيط» (٣٥٨/٨)

^{١١٤} انظر : «البحر المحيط» (٣٥٨/٨) «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» (١١٦/٢)

^{١١٥} انظر : «البحر المحيط» (٣٥٨/٨) «تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» (١١٦-١١٧/٢)

(أو) قد ([يظُنُّ]³⁴) أنه متصف بوصف الإفتاء، وقوله : (أي بشهرة تقوى له) أي لذلك الشخص (بين [الملا]³⁵) أي الناس، وأصل الملا الأشراف، والمراد هنا ما هو أعم منهم، (بالعلم والعدالة) راجع للأول، أعني : «من عرف إلخ»³⁶. وقوله : (وبانتصابه) أي الشخص للإفتاء (مع استفتاء) الناس معظمين له راجع للثاني، وإذا كان كذلك جاز استفتاءه اتفاقا كما صرح به جمع.³⁷

[من آداب المستفتي]

وينبغي للمستفتي حفظ الأدب مع المفتي وإجلاله قولاً وفعلاً، وتركه ما لا يعنيه من السؤال³⁸؛ لقوله تعالى : ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١] الآية. ويجوز للمفتي أن لا يجيب عما لم يقع³⁹، (ولو يكون) من ذكر (قاضياً)، فإنه يجوز إفتاؤه، لا فرق بينه وبين غيره في العبادات وغيرها⁴⁰. (وقيل : قد أبوا) أي منعوا (ذا) القاضي الإفتاء (في المعاملات) للاستفتاء بقضائه فيها عن الإفتاء، بخلاف العبادات⁴¹.

³⁴ في المطبوع (ظن)

³⁵ كذا في الأصل، وفي المطبوع (العدا)

³⁶ انظر : «البدر الطالع» (٤٠١/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢/٢) «تشنيف المسامع» (٤٩/٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)

³⁷ انظر : «البدر الطالع» (٤٠١/٢)

³⁸ انظر : «التقرير والتحجير» (٤٥٦/٣)

³⁹ انظر : «شرح الكوكب المنير» (٥٨٤/٤)

⁴⁰ انظر : «البدر الطالع» (٤٠١/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢/٢) «تشنيف المسامع» (٤٩/٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)

⁴¹ انظر : «البدر الطالع» (٤٠١/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢/٢) «تشنيف المسامع» (٤٩/٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)

وعن القاضي شريح^{١٣٣} : «أنا أقضي ولا أفتي»^{١٣٤}.

[عدم جواز استفتاء من ظن أنه غير متصف بوصف الإفتاء إجماعاً]

و (لا) يجوز استفتاء (من جهلاً) أمره في العلم أو العدالة؛ لأن الأصل عدمهما، وعلم من هذا عدم جواز استفتاء من ظنه غير متصف بوصف الإفتاء، ولا خلاف فيه^{١٣٥}.

(وليجب البحث) أي التفتيش (على ما فضلاً) أي على القول الذي صححه صاحب «الأصل» حيث قال : «والأصح وجوب البحث (عن عمله)، بأن يسأل الناس عنه»^{١٣٦}.

وهذا التصحيح غير ما تقدم من جواز استفتاء من عرف بالأهلية إلخ؛ لأن ذلك فيما إذا حصل للمستفتي من الاشتهار علم أو ظن بالأهلية، وما هنا فيما إذا لم يحصل له منه ذلك، بأن لم يوجد إلا مجرد اشتهاره بالعلم من غير أن يعلم أو يظن منه ذلك.

^{١٣٣} هو القاضي شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية (ت : ٧٨ هـ) : من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام. أصله من اليمن. ولي قضاء الكوفة، في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية. واستعفى في أيام الحجاج، فأعفاه سنة ٧٧ هـ وكان ثقة في الحديث، مأموناً في القضاء، له باع في الأدب والشعر. وعمر طويلاً، وتوفي بالكوفة. انظر «الأعلام» (١٦١ / ٣)

^{١٣٤} انظر : «البدر الطالع» (٤٠١ / ٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢ / ٢)

^{١٣٥} انظر : «البدر الطالع» (٤٠١ / ٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢ / ٢) «تشنيف المسامع» (٤٩ / ٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)

قلت : كذا ذكر المصنف وهو مشعر بوجود الإجماع عليه، وقد ذكر الزركشي والإسنوي خلافاً في حكم استفتاء المجهول، ومن حكاه الغزالي والأمدي وابن الحاجب. انظر «البحر المحيط» (٣٦٣ / ٨) و «التمهيد في تحرير الفروع على الأصول» (٥٣١ / ١)

^{١٣٦} انظر : «البدر الطالع» (٤٠١ / ٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢ / ٢) «تشنيف المسامع» (٥١ / ٤) «الغيث الهامع» (٧١٧)

ويؤيد الغيرية تعبير المحقق في بيان المقابل بقوله : «وقيل يكفي استفاضة بينهم»^{١٨٨} دون أن يقول : «وقيل تكفي معرفة الأهلية أو ظنها بالاستفاضة» كما هو المطابق لما تقدم.

نعم، رجع الناظم هذا المقابل حيث **(قلت)** مخالفا لصاحب «الأصل» في التصحيح : بل **(الأصح ها هنا)**^{١٨٩} مقابل ما صححه وهو **(الاستفاضة)** بينهم **(عن البحث غنى)**؛ إذ لا وجه لإيجاب الجمع بين المعرفة أو الظن بواسطة الاشتهار والبحث المذكور؛ لأن المدار على المعرفة أو الظن، فإذا حصلت بأحد الأمرين فالوجه هو الاكتفاء بها، بل لا معنى رأسا مع حصول المعرفة التي هي العلم بدليل مقابلتها بالظن إلى اشتراط البحث؛ إذ غايته تحصيل العلم وهو حاصل^{١٩٠}. هذا إيضاح كلامه، ويعلم جوابه مما قررت به كلام «الأصل» فيما تقدم، ويأتي ما يؤيده.

[اختلاف الأصوليين في وجوب البحث عن عدالة المفتي على المستفتي]

([وإنه]^{١٩١}) أي الحال والشأن **(يجزئه)** أي المستفتي **(ظهور عدالة)** أي عدالة المفتي فلا يجب البحث عنها، بخلاف البحث عن العلم كما هو مصحح صاحب «الأصل»^{١٩٢}.

والفرق بين العلم والعدالة حيث صحح وجوب البحث عن الأول دون الثاني أن العلم ليس غالبا في الناس بل هو قليل جدا، ولا سيما من بلغ رتبة الإفتاء،

^{١٨٨} انظر : «البدر الطالع» (٤٠١/٢)

^{١٨٩} وهو الذي رجحه النووي في «الروضة» كما ذكره الزركشي في «تشنيف المسامع» (٥١/٤)

^{١٩٠} انظر : «الآيات البينات» (٢٧٤/٤) «حاشية العطار» (٤٣٧/٢)

^{١٩١} كذا في الأصل، وفي المطبوع (فإنه)

^{١٩٢} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٢/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢/٢) «تشنيف المسامع»

(٤٩/٤) «الغيث الهامع» (٧١٦)

وعلى خلاف الأصل أيضا، وأما العلماء فالأغلب فيهم العدالة، والفسق فيهم خلاف الأصل^{١١١}.

(و) هـ (ذا) أي الإجزاء بظهور العدالة (هو) القول (المشهور)^{١١٢}.

وقيل : لا بد من البحث عنها أيضا^{١١٣}.

قال الإمام النووي^{١١٤} : والوجهان في البحث عنها في المستور، وهو الذي ظاهره العدالة، ولم يختبر باطنه^{١١٥}.

أما المجهول أصلا فتقدم أنه لا يجوز استفتاءه وفاقا^{١١٦}.

(و) إذا أوجب البحث عن العلم كما صححه صاحب «الأصل» وعن

العدالة - على المرجوح - ففيه خلاف.

فقيل : لا بد من التواتر فيه^{١١٧}.

و رد بأنه إنما يفيد في المحسوسات، وهذا ليس منها^{١١٨}.

وقيل : يكفي خبر الآحاد، ولكن لا بد من اثنين فأكثر^{١١٩}.

^{١١١} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٣/٢) «تشنيف المسمع» (٥١/٤) «الغيث الهامع» (٧١٧)

^{١١٢} انظر : «تشنيف المسمع» (٥١/٤)

^{١١٣} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٢/٢) «البدر الطالع» (٤٠٢/٢) «تشنيف المسمع» (٥١/٤) «الغيث الهامع» (٧١٧)

^{١١٤} ذكره الإمام النووي في «روضة الطالبين» (١٠٣/١١) وساقه المصنف هنا بالمعنى.

^{١١٥} انظر : «روضة الطالبين» (١٠٣/١١)

^{١١٦} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٣/٢)

قلت : وقد تقدم أن ادعاء الاتفاق على منع من استفتاء المجهول غير مسلم ففيه خلاف حكاة الغزالي والآمدني وابن الحاجب كما ذكره الإسوي في «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» (٥٣١/١) والزركني في «البحر المحيط» (٣٦٣/٨)

^{١١٧} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٣/٢) «البدر الطالع» (٤٠٢/٢) «تشنيف المسمع» (٥١/٤) «الغيث الهامع» (٧١٧)

^{١١٨} انظر : «المنحول» (٥٨٩/١) «تشنيف المسمع» (٥٢/٤)

^{١١٩} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٢/٢)

والأصح (أنه خبر واحد كفى) وبه جزم الشيخ أبو إسحاق الشيرازي^{١١١} وغيره، (أهلية) يعني خبر العدل الواحد عن أهلية المفتي للإفتاء؛ لأن طريقه طريق الإخبار^{١١٢}.

(قلت) -تبعا للإمام النووي- : محل ذلك (إذا) كان الواحد العدل (ذي عرفا) أي عرف الأهلية، فهو محمول على من عنده معرفة يميز بها الأهل وغيره، ولا يقبل في ذلك أخبار آحاد العامة؛ لكثرة ما يتطرق إليه من التلبيس وهو ظاهر^{١١٣}.

[اختلاف الأصوليين في اشتراط امتحان المفتي]

واكتفى الغزالي بقوله^{١١٤} : «إني مقت»، فلا حاجة إلى امتحانه حينئذ. وشرط جمع^{١١٥} امتحانه، بأن يلفق مسائل متفرقة ويراجعه فيها، فإن أصاب فيها غلب على ظنه كونه أهلا لذلك فيستفتيه، وإلا تركه^{١١٦}. والأشبه كما قاله بعض المحققين^{١١٧} خلافه، بعد فرض اعتبار قوله؛ إذ من أين للعامي معرفة كونه مصيبا في جوابها؟ على أنه لو كان جوابه فيها خطأ عند مجتهد لا

^{١١١} هو الإمام إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، أبو إسحاق (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ) : العلامة المناظر. اشتهر بقوة الحجّة في الجدل والمناظرة. وبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية على شاطئ دجلة، فكان يدرس فيها ويديرها. عاش فقيرا صابرا. وكان حسن المجالسة، طلق الوجه، فصيحاً مناظراً، ينظم الشعر. وله تصانيف منها (التنبيه) و (المهذب) و (التبصرة) و (طبقات الفقهاء) و (اللمع) و (شرح اللمع) و (الملخص) و (المعونة). توفي ببغداد وصلّى عليه المقتدى العباسي. انظر «الأعلام» (٥١/١).

^{١١٢} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٣/٢) «تشنيف المسامع» (٥٢/٤) «الغيث الهامع» (٧١٨).

^{١١٣} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٣/٢) «تشنيف المسامع» (٥٢/٤) «الغيث الهامع» (٧١٨).

^{١١٤} حيث قال الغزالي في «المخول» (٥٨٩/١) : «والمختار يكفيه أن يتعرف عدالته بقول عدلين ويسمع عنه قوله إني مفتي».

^{١١٥} منهم القاضي الباقلاني كما ذكره الزركشي في «البحر المحيط» (٣٦٣/٨).

^{١١٦} انظر : «البحر المحيط» (٣٦٣/٨) «التقرير والتحجير» (٤٦٢/٣).

^{١١٧} منهم ابن أمير الحاج كما قرره في «التقرير والتحجير» (٤٦٢/٣).

يلزم فيه نفي كونه مجتهداً؛ إذ يجوز أن لا يتوارد المجتهدان على جواب واحد في المسألة الاجتهادية^{٢٧}.

نعم، الأقرب أنه إذا اعتبر قوله : إنه مفت، إنما يعتبر إذا علمت عدالته، ولم ينف معاصروه من العلماء الذين لم ترد شهادتهم عليه^{٢٨}، تأمل.

[يجوز للمستفتي السؤال عن دليل المفتي]

ويجوز **(للعامي أن)** -بقتل حركة الهمزة إلى الباء- يسأل المفتي عن مأخذه فيما أفناه به، كأن **(يقول للشيخ الذي أفناه)** سواء كان مجتهداً أو مقلداً : **(بين)** لي **(ما لذا)** الإفتاء **(من مأخذ)**، أي محل أخذه إذا كان السائل **(مسترشداً)** أي طلباً لإرشاد نفسه، بأن يدعن للقبول ببيان المأخذ، ولا يجوز ذلك إذا كان متعتاً بل ينبغي أن يزجر^{٢٩}.

[يجب على المفتي بيان دليله إذا سأله عنه المستفتي استرشاداً]

(ثم بيانه) أي المأخذ **(وجب)** على المفتي لسائله المذكور تحصيلاً لإرشاده، **(إن لم يكن)** يشق على المفتي مشقة لا تحتل في العادة^{٣٠}، ولم يكن **(يخفى عليه)** أي على المستفتي **(ما طلب)** هـ، فإن كان خفياً بحيث يقصر فهمه عنه فلا يبينه له؛ صونا لنفسه له عن التعب فيما لا يفيد، ويعتذر له بخفاء المدرك عليه^{٣١}.

^{٢٧} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٦٢/٣)

^{٢٨} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٦٢/٣)

^{٢٩} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٣/٢) «البدر الطالع» (٤٠٢/٢) «تشتيف المسامع» (٥٢/٤) «الغيث الهامع» (٧١٨)

^{٣٠} انظر : «الآيات البيئات» (٢٧٥/٤)

^{٣١} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٣/٢) «البدر الطالع» (٤٠٢/٢)

قال علي بن أبي طالب^{١١} -كرم الله وجهه- : «حدثوا الناس بما يعرفون،
أُخْبِرُون أن يكذب الله وروسله -صلى الله تعالى عليه وسلم-؟»^{١٢}.
قال ابن قاسم : يمكن أن يضبط الحنفي بما لا يمكن عادة تفهيم مثله له^{١٣}.
والله سبحانه وتعالى أعلم.

**(مسألة) في الكلام على إفتاء من دون المجتهد المطلق وخلق الزمان عن المجتهد
وغير ذلك.**

[من يجوز له الإفتاء؟]

وتقدم أن المجتهد : مطلق، ومقيد بالمذهب^{١٤}، وهذا هو الذي ذكره بقوله :
يجوز **(لن لتفريع)** أي تفريع الوجوه، وهي الأحكام على نصوص إمامه أي
استنباطها منها^{١٥}، **(وترجيح)** لبعضها على بعض، **(رتقى)** وقدر على ذلك.
قوله : **(ولو سوى صحب)** أي صاحب **(اجتهاد أطلاقاً)** يعني والحال أنه
غير متصف بصفات المجتهد المطلق^{١٦}.
قال المحقق : وهذا كما صرح به الآمدي مجتهد المذهب؛ لانتباطق تعريفه
السابق عليه^{١٧}.

^{١١} هو الصحابي الجليل علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن (٢٣ ق هـ - ٤٠ هـ) : أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، وابن عم النبي وصهره، وأحد الشجعان الأبطال، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة. انظر «الأعلام» (٢٩٥/٤)

^{١٢} الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (١٢٧) والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٦١٠)

^{١٣} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٧٥/٤) «حاشية العطار» (٤٣٧/٢)

^{١٤} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٤/٢)

^{١٥} انظر : «حاشية العطار» (٤٣٧/٢)

^{١٦} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٢/٢) «حاشية العطار» (٤٣٧/٢)

^{١٧} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٣/٢) «الآيات البيّنات» (٢٧٥/٤)

ونبه به كما قاله شيخ الإسلام^{١١١} على الرد على من زعم أنه لا خلاف في جواز إفتاء المجتهد المقيّد وهو مجتهد المذهب، وهو صحيح على مختار الآمدي أن الخلاف فيه. لكن الأقعد ما قاله جمع^{١١٢} منهم صاحب «الأصل» في «شرح المختصر»^{١١٣} أنه لا خلاف في جوازه، وإنما الخلاف في إفتاء مجتهد الفتوى، وعليه يحمل كلامه فيه^{١١٤}.

وقوله : (إفتاء) فاعل «يجوز» الذي قدرته، وهذا وإن لم يكن متعينا صناعة، لكن هو الأوفق بتصريح «الأصل»^{١١٥} به، (بمذهب لمجتهد عليم) مجتهد المذهب أو الفتوى (مأخذا) له (عليه) أي المأخذ (يستند) في إفتائه؛ لوقوعه في الأعصار متكررا شائعا من غير إنكار، بخلاف غيره فقد أنكر عليه^{١١٦}.

قال النووي : وهذا هو الصحيح الذي عليه العمل، وإليه المقتزع من مُدّد طويلة^{١١٧}.

بل قال صاحب «الأصل» في أصحاب الوجوه وهم مجتهدو المذهب : والذي أظنه قيام الإجماع على جواز فتيا هؤلاء، وأنت ترى علماء [المذاهب]^{١١٨} ممن وصل إلى هذه المرتبة هل منَعهم أو مُنعوا هم أنفسهم عيبتها؟ وفي مجتهد الفتوى أنهم كانوا يفتون ويخرجون كأولئك^{١١٩}. انتهى.

^{١١١} أي زكريا الأنصاري كما نقله العطار في «حاشيته» (٤٣٧/٢)

^{١١٢} منهم الزركشي والشمس البرماوي كما ذكره العطار في «حاشيته» (٤٣٧/٢) نقلا من «حاشية زكريا الأنصاري».

^{١١٣} انظر : «رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب» (٦٠١/٤) حيث قال : "فكان إجماعا على جواز فتيا المتبحر وعدم جواز فتيا من لم يطلع على المأخذ".

^{١١٤} انظر : «حاشية العطار» (٤٣٧/٢)

^{١١٥} انظر : «رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب» (٦٠١/٤)

^{١١٦} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٤/٢) «البدر الطالع» (٤٠٣/٢)

^{١١٧} انظر : «المجموع شرح المذهب» (٤٣/١) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٤/٢)

^{١١٨} في الأصل : (المذهب) والصحيح ما أثبتته هنا كما هو مثبت في «رفع الحاجب» لابن السبكي (٦٠٢/٤) وفي «التقرير والتحجير» لابن أمير الحاج (٤٦٤/٣)

^{١١٩} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٦٤/٣)

وقيل : لا يجوز لهم الإفتاء وإن كانوا بتلك الصفة؛ لانتفاء وصف الاجتهاد عنهم^{١١٠}.

و (ثالثها) أي الأقوال : (ذا) الإفتاء يجوز لهم، لكن (عند فقد المجتهد) المطلق للحاجة إليه، بخلاف ما إذا وجد المجتهد^{١١١}.

و (رابعها) : يجوز للمقلد الإفتاء، (ولو سوى راق وجد) يعني وإن لم يقدر على التفريع والترجيح؛ لأنه ناقل لما يفتي به عن إمامه^{١١٢}، وعليه القفال^{١١٣}. قال جمع^{١١٤} : وهو الواقع في الأعصار المتأخرة.

زاد السيوطي : وهو الصحيح إذا كان على الصفة التي قدمناها عن «شرح المذهب»^{١١٥} من حفظ المذهب، والاقتصار على المتقول وما في معناه.

^{١١٠} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٤/٢) «البدر الطالع» (٤٠٣/٢) «تشنيف المسامع» (٥٣/٤) «الغيث الهامع» (٧١٨)

^{١١١} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٤/٢) «البدر الطالع» (٤٠٣/٢) «تشنيف المسامع» (٥٣/٤) «الغيث الهامع» (٧١٩)

^{١١٢} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٤/٢) «البدر الطالع» (٤٠٣/٢) «تشنيف المسامع» (٥٣/٤) «الغيث الهامع» (٧١٨)

^{١١٣} هو القفال المروزي، انظر «أدب المفتي والمستفتي» (١٠٢/١) و «آداب الفتوى المفتي والمستفتي» (٣٣/١) «المجموع شرح المذهب» (٤٥/١)

^{١١٤} منهم السيوطي، والمحلي كما في شرح الكوكب الساطع (٤٢٥/٢) «البدر الطالع» (٤٠٣/٢)

^{١١٥} أي «المجموع شرح المذهب» للنووي. انظر ج ١ ص ٤٤

قال ابن الصلاح^{١٣١} : وقول من منعه أي كالحليمي و أبي محمد الجويني^{١٣٢} و الروياني^{١٣٣} معناه لا يذكره على صورة من يقوله من عند نفسه، بل يضيفه إلى إمامه الذي قلده^{١٣٤}.

قال^{١٣٥} : فعلى هذا، من هم بهذه الصفة ليسوا مفتيين حقيقة، ولكن لما قاموا مقامهم وأدوا عنهم عدوا معهم، وسبيلهم أن يقولوا -مثلا- : مذهب الشافعي - رضي الله تعالى عنه - كذا، أو نحو هذا^{١٣٦}.
ومن ترك منهم الإضافة فهو اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح به، ولا بأس بذلك^{١٣٧}.

^{١٣١} سبقت ترجمته.

^{١٣٢} هو الإمام عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني، أبو محمد (ت : ٤٣٨ هـ) : من علماء التفسير واللغة والفقه. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) وسكن نيسابور، وتوفي بها. من كتبه "التفسير" و "النصرة والتذكرة" و "الوسائل في فروق المسائل" و "الجمع والفرق" و "إثبات الاستواء". انظر «الأعلام» (١٤٦/٤)

^{١٣٣} هو الإمام عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد، أبو المحاسن، فخر الإسلام الروياني (٤١٥ - ٥٠٢ هـ) : الفقيه الشافعي، من أهل رويان (بنواحي طبرستان) رحل إلى بخارى و غزنة ونيسابور. وبني بأمل طبرستان مدرسة. وانتقل إلى الري ثم إلى أصبهان، وعاد إلى أمل، فتعصب عليه جماعة فقتلوه فيها. وبلغ من تمكنه في الفقه أن قال: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي. له تصانيف، منها "بحر المذهب" و "مناصب الإمام الشافعي" و "الكافي" و "حلية المؤمن". انظر «الأعلام» (١٧٥/٤)

^{١٣٤} انظر : «أدب المفتي والمستفتي» (١٠٣/١)

^{١٣٥} القائل الإمام ابن الصلاح. والمصنف نقل كلامه هنا بالمعنى تبعاً للإمام النووي في «المجموع شرح المذهب».

^{١٣٦} انظر : «أدب المفتي والمستفتي» (١٠٣/١)

^{١٣٧} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٥/٢) «المجموع شرح المذهب» (٤٥/١)

[اختلاف الأصوليين في إفتاء العامي الذي عرف دليل حكم حادثة]

وذكر النووي^١ وغيره^٢ عن صاحب «الحاوي»^٣ في العامي إذا عرف حكم حادثة بُني على دليلها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يفتي به ويجوز؛ لأنه قد حصل له العلم به كما للعالم، وأما تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع المعارض له فأمر زائد على معرفة الحق بدليله.

والثاني : إن كان الدليل كتاباً أو سنة جاز، وإلا لم يجز؛ لأنها خطاب لجميع المكلفين، فيجب على المكلف العمل بها وصل منها وإرشاد غيره إليه.

والثالث - وهو الأصح^٤ - : لا يجوز مطلقاً لعدم أهليته للاستدلال، وعدم علمه بشروطه وما يعارضه، ولعله يظن ما ليس بدليل دليلاً^٥.

ولم يذكر ذلك كله الناظم كأصله، نعم نبه عليه السيوطي في «كوكب»^٦ فقال :

«والمنع للعامي مطلقاً ولو *** دليلها نص على الأقوى رأوا».

^١ كذره النووي في «المجموع شرح المذهب» (٤٥ / ١)

^٢ منهم الإمام ابن الصلاح كما ذكره في «فتاويه» (٣٩ / ١) وابن أمير الحاج في «التقرير والتحجير»

(٤٦٥ / ٣) والسيوطي في «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٥ / ٢) والزركشي في «تشنيف المسامع»

(٥٣ / ٤) والولي العراقي في «الغيث الهامع» (٧١٩)

^٣ أي «الحاوي الكبير»، وصاحبه هو الإمام الماوردي وقد سبقت ترجمته.

^٤ صححه الماوردي في «الحاوي الكبير» (٢١ / ١)

^٥ انظر : «الحاوي الكبير» (٢١ / ١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٦٠٣ / ٤)

^٦ أي «الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع» انظر «شرحه» جزء ٢ صفحة ٤٢٤

[العامي الذي حفظ مختصرات الفقه ولم يعرف وجوه تعليل الأدلة لا يجوز له

الإفتاء]

قال صاحب «الأصل» : وأما العامي الذي عرف من المجتهد حكم مسألة، ولم يدر دليلها، ولا وجه [تعليلها]""، كمن حفظ مختصرا من مختصرات الفقه، فليس له أن يفتي، ورجوع العامي إليه إذا لم [يجد]"" سواء أولى من الارتباك في الحيرة، وكل هذا فيها لم ينتقل عن غيره.

أما الناقل فلا يمنع، فإذا ذكر العامي أن فلانا المفتي أفتاني بكذا لم يمنع من نقل هذا القدر. "" والله أعلم.

[اختلاف الأصوليين في جواز خلو الزمان عن المجتهد]

واختلف هل يجوز خلو الزمان عن المجتهد أم لا؟ كما بينه بقوله :

(عن ذي) أي صاحب (اجتهاد) مطلق كما هو المتبادر، لكن صرح الصفي الهندي بإجراء الخلاف في غيره أيضا""، (ربما الوقت خلا) فيجوز عند الجمهور أن لا يبقى في الزمان مجتهد، بأن لا يوجد فيه أصلا، أو يوجد ثم يفقد، وإن أوهم التعبير بالخلو الأول فقط"".

واستدل لذلك بأنه ليس ممتنعا لذاته؛ إذ لا يلزم من فرض وقوعه لذاته محال، فلو كان ممتنعا لكان ممتنعا لغيره، والأصل عدم الغير"".

"" كذا في الأصل، وفي المطبع (يعلقها)

"" كذا في الأصل، وفي المطبع (يلق)

"" ذكره ابن السبكي في «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٤/٦٠٣)

"" انظر : «الآيات البينات» (٤/٢٧٦) «حاشية العطار» (٢/٤٣٨)

"" انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٢/٤٢٦) «الهدر الطالع» (٢/٤٠٣) «تشتيف المسامع»

(٤/٥٣) «الغيث الهامع» (٧١٩)

"" انظر : «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٤/٥٩٨)

وقد قال - صلى الله تعالى عليه وسلم - في الخبر المتفق عليه^١ : «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يُبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»^٢.

وهو ظاهر في الجواز والوقوع، حيث أخبر بقبض العلم والعلماء، واستعمل كلمة «إذا» الدالة على تحقق وقوع الشرط، وهو نفي العالم على العموم.

(وذا) أي خلو الوقت عن المجتهد خالف فيه (الحنابلة) فإنه (منع) أي مانعون لذلك (مسجلا)، أي سواء تداعى الزمان بتزلزل القواعد أم لا، كما يؤخذ من تفصيل ابن دقيق العيد الآتي^٣.

واستدلوا له بالحديث المتفق عليه أيضا : «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله»^٤ - أي الساعة - كما في رواية^٥.

وهو ظاهر في عدم الخلو إلى يوم القيامة.

وأجيب : بأن هذا إنما يدل على عدم الخلو، وأما عدم الجواز فلا، ولو سلم فدليل الجمهور أظهر؛ لأن فيه نفي العلم صريحا، وهو يستلزم نفي المجتهد^٦.

^١ رواه البخاري في «صحيحه» (١٠٠) وهذا اللفظ له، ورواه مسلم في «صحيحه» (٦٨٩٣)

^٢ قد رواه غير الشيخين كل من ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٧٤٥)، وأحمد في «مسنده» (٦٥١١) (٦٧٨٧)، ابن ماجه في «سننه» (٥٢) والترمذي في «سننه» (٢٦٥٢) وغيرهم من الحفاظ.

^٣ انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٦/٢) «البدر الطالع» (٤٠٤/٢) «تشنيف المسامع» (٥٤/٤) «الغيث الهامع» (٧١٩)

^٤ الحديث بهذا المعنى رواه البخاري في «صحيحه» (٦٨٨١) ومسلم في «صحيحه» (٤٩٨٨) (٤٩٩٧) والترمذي في «سننه» (٢٢٢٩) وغيرهم من الحفاظ.

^٥ رواه مسلم في «صحيحه» (٤٩٩٧) والرويان في «مسنده» (٧٥١١) وأبو عوامة في «مستخرجه» (٧٥١١) وغيرهم من الحفاظ.

^٦ انظر : «تشنيف المسامع» (٥٤/٤)

وأما الظهور على الحق فإن دل على اعتقاد الحق فلا يدل على العلم وعلى الاجتهاد، ولو سلم فيتعارض الدليلان من السنة، ويبقى الأول وهو أن الأصل عدم المانع سالماً عن المعارض^{١٠٠}.

وأما استدلال الحنابلة أيضاً بأن الاجتهاد فرض كفاية فلو خلا الزمان عن المجتهد لاجتمعوا على الباطل وهو محال.

فأجيب عنه : بأنه إذا فرض موت العلماء لم يبق فرض كفاية؛ لأن شرط التكليف الإمكان، وإذا فرض الخلو بموت العلماء لم يكن ممكناً مقدوراً^{١٠١}.

على أنه في غير محل النزاع؛ لأن فرض الكفاية الاجتهاد بالفعل أي تحصيل مرتبه، ومحل النزاع إنما هو حصوله بالفعل؛ لأنه المتأني لخلو الزمان بموت العلماء ولا الإمكان والقدرة^{١٠٢}. تأمل.

(و) قال تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي (ابن دقيق العيد) القوسي^{١٠٣} : لا يجوز خلو الزمان عن المجتهد (ما لم يُبين) من الإهانة، فقله : (قواعد الشرع) بالنصب مفعول مقدم عن الفاعل، وهو (انقراض الزمان).

^{١٠٠} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٥٣/٣) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٦٠٠/٤)

^{١٠١} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٥٣/٣) «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» (٦٠٠/٤)

^{١٠٢} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٥٣/٣)

^{١٠٣} هو الإمام محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف كآبيه وجده بابن دقيق العيد (٦٢٥ - ٧٠٢ هـ) : القاضي، من أكابر العلماء بالأصول، المجتهد. أصل أبيه من متفلوط (بمصر) انتقل إلى قوص، وولد له صاحب الترجمة في ينبع (على ساحل البحر الأحمر) فنشأ بقوص، وتعلم بدمشق والإسكندرية ثم بالقاهرة. وولي قضاء الديار المصرية سنة ٦٩٥ هـ فاستمر إلى أن توفي (بالقاهرة). له تصانيف، منها (إحكام الأحكام) و (الإمام بأحاديث الأحكام) و (الإمام في شرح الإمام) و (الاقتراح في بيان الاصطلاح) و (تحفة اللبيب في شرح التريب) و (شرح الأربعين حديثاً للنووي) و (افتناص السوانح) و (شرح مقدمة المطرزي) وكتاب في (أصول الدين). انظر «الأعلام» (٢٨٣/٦)

فمتى لم يتداع الزمان بتزلزل القواعد الشرعية امتنع خلوّه عن المجتهد، فإن تداعى بأن أتت أشراط الساعة الكبرى، كطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدجال، ودابة الأرض، جاز الخلو عنه^{١١٠}.

قال والده مجد الدين^{١١١} : عز المجتهد في هذه الأعصار، وليس ذلك لتعذر حصول آلة الاجتهاد، بل لإعراض الناس في انشغالهم عن الطريق المفضية إلى ذلك^{١١٢}.

[اختلاف جمهور الأصوليين في وقوع خلو الزمان عن المجتهد]

(و) اختلف على قول الجمهور بالجواز، فقيل : يقع.

وقال الناظم تبعا لصاحب «الأصل»^{١١٣} : (المصطفى) المختار (وقوع هذا) أي خلو الزمان عن المجتهد (ما عهد) أي لم يثبت وقوعه، وهذا التعبير أحسن من التعبير بـ «لم يقع»؛ لأنه على هذا لم يوجد ما يثبت لوقوع معارضة حديث الوقوع له، بخلاف نفي ثبوت الوقوع، فإنه صادق لمعارضة دليل العدم لدليل الوقوع^{١١٤}.

وليس المراد أن يختاره عدم الوقوع، لكنه عبر بها عبر به للتعارض، إذ مع التعارض كيف يختاره؟

^{١١٠} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٤/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٦/٢) «تشنيف المسامع» (٥٤/٤) «الغيث الهامع» (٧٢٠) «الآيات البينات» (٢٧٧/٤)

^{١١١} هو علي بن وهب بن مطيع العلامة مجد الدين بن دقيق العيد القشيري المالكي شيخ أهل الصعيد، ونزيل قوص. كان جامعاً لفتون العلم، موصوفاً بالصلاح والتأله، معظماً في النفوس. روى عن أبي المفضل وغيره، وتوفي في المحرم سنة ٦٦٧ هـ له كتب منها : تلقيح الأفهام كما ذكره الزركشي في «تشنيف المسامع» (٥٤/٤). انظر «شذرات الذهب» (٥٦٥/٧)

^{١١٢} هذا الكلام للإمام مجد الدين موجود في كتابه «تلقيح الأفهام». انظر : شرح الكوكب الساطع (٤٢٧/٢) «تشنيف المسامع» (٥٤/٤) «الغيث الهامع» (٧٢٠)

^{١١٣} حيث قال ابن السبكي في «رفع الحجاب» (٥٩٩/٤) : «سلمنا أن هذا يدل على عدم وقوع الخلو».

^{١١٤} انظر : «حاشية الشربيني مع حاشية العطار» (٤٣٩/٢) «تشنيف المسامع» (٢٧٧-٢٧٨)

والحاصل أن التعبير بـ «لم يثبت» يدفع الاعتراض بالتعارض على التعبير بـ «لم يقع»^{٣٣}.

هذا، وقد ذكر غير واحد من المحققين أن جماعة من كبار أصحابنا وصلوا إلى مرتبة الاجتهاد، كالقفال^{٣٤}، والقاضي حسين^{٣٥}، وأبي علي السنجي^{٣٦}؛ لقولهم : «لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه»^{٣٧}.

وقال الأول أيضا لسائله عن مسائل الصبرة : «تسألني عن مذهب الشافعي أم عما عندي؟»^{٣٨}.

فما هذا قول من ادعى زوال رتبة الاجتهاد. وذكر ابن الرفعة^{٣٩} أن منهم العز ابن عبد السلام، وابن دقيق العيد، وصاحب «الأصل» والده، وابن الرفعة^{٤٠}.

^{٣٣} انظر : «حاشية الشريفي مع حاشية العطار» (٤٣٩/٢) «البحر المحيط» (٢٤١/٨) وهو القفال الصغير المروزي شيخ الخراسانيين كما ذكره الزركشي في «البحر المحيط» (٢٤١/٨) هو الإمام القاضي حسين بن محمد بن أحمد المروزي: من كبار فقهاء الشافعية. كان صاحب وجه غريبة في المذهب. له كتب منها : (التعليقة الكبرى) و (الفتاوى). توفي بمرور الوقت. انظر «الأعلام» (٢٥٤/٢)

^{٣٤} هو الإمام الحسين بن شعيب بن محمد السنجي، أبو علي (ت : ٤٢٧ هـ) : فقيه مرو في عصره. كان شافعيًا. نسبت إلى سنج (من قرى مرو) له (شرح الفروع لابن الحداد) و (شرح التلخيص لابن الفاضل) وكتاب (المجموع) نقل عنه الغزالي في الوسيط. انظر «الأعلام» (٢٣٩/٢)

^{٣٥} انظر : «البحر المحيط» (٢٤١/٨) «التقرير والتجوير» (٤٥٣/٣) «آداب الفتوى والمفتي والمستفتي» (٢٦/١)

^{٣٦} انظر : «البحر المحيط» (٢٤١/٨) «التقرير والتجوير» (٤٥٣/٣) «آداب الفتوى والمفتي والمستفتي» (٢٦/١)

^{٣٧} هو الإمام أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة (٦٤٥ - ٧١٠ هـ) : الفقيه الشافعي، من فضلاء مصر. له كتب، منها (بذل النصائح الشرعية في ما على السلطان وولاية الأمور وسائر الرعية) و (الإيضاح والبيان في معرفة المكيا والميزان) و (كفاية النبيه في شرح التنبيه للشيرازي) و (المطلب) في شرح الوسيط. نذب لمناظرة ابن تيمية، فسل ابن تيمية عنه بعد ذلك، فقال: رأيت شيخا يتقاطر فقه الشافعية من لحيته! انظر «الأعلام» (٢٢٢/١)

^{٣٨} انظر : «البحر المحيط» (٢٤١/٨) «التقرير والتجوير» (٤٥٣/٣) «آداب الفتوى والمفتي والمستفتي» (٢٦/١)

قال الجلال السيوطي بعد ذكر شرائط الاجتهاد : «وقد تبين بذلك أن مرتبة الاجتهاد صعب منالها، عزيز إدراكها؛ لكثرة الأمور المشترطة فيها، بحيث إن كل أمر منها يصلح لأن يصرف في تحصيله حتى يصير ملكة دهر طويل وعمر مديد، إلا من منحه الله -تعالى- ويسر عليه»^{٣٧٦}.

قال : «وقد تيسر لنا بحمد الله -تعالى- كل آلات الاجتهاد، إلا معرفة الإجماع والخلاف، فليس من شروط الاجتهاد أصعب منه، وبعيد أن يحصل لأحد في هذه الأزمان»^{٣٧٧}.

[لا يوجد المجتهد المستقل بعد عصر الشافعي رحمه الله تعالى]

قال المحقق ابن حجر بعد ذكر القفال ومن معه وغيرهم كالشيخ أبي إسحاق الشيرازي والغزالي وإمامه^{٣٧٨} : والذي يتجه أن هؤلاء وإن ثبت لهم الاجتهاد فالمراد التأهل له مطلقاً، أو في بعض المسائل؛ إذ الأصح جواز تجزئه، أما حقيقته بالفعل في سائر الأبواب فلم يحفظ ذلك من قريب عصر الشافعي -رضي الله تعالى عنه- إلى الآن، كيف؟ وهو متوقف على تأسيس قواعد أصولية وحديثية وغيرهما، يُخرج عليها استنباطاته وتفرعاته، وهذا التأسيس هو الذي أعجز الناس عن بلوغ حقيقة مرتبة الاجتهاد المذهبي، فضلاً عن الاجتهاد النسبي، فضلاً عن الاجتهاد المطلق^{٣٧٩}. والله أعلم.

^{٣٧٦} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٣٩٦/٢)

^{٣٧٧} انظر : «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٧/٢)

^{٣٧٨} أي إمام الحرمين.

^{٣٧٩} نقله بالمعنى المصنف من «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (١٠٩/١٠)

[وقت لزوم العامي للعمل بقول المجتهد]

(والعامي) بفك الإدغام للوزن، (إن بفتوى مجتهد عمل في حادثة) وقعت لذلك العامي، (فليس) أي لا يجوز (له في مثلها) أي الحادثة (الرجوع) إلى غير ذلك المجتهد (عما عمله)؛ لأنه قد التزم تلك الفتوى بالعمل بها.^{١٠٠}

وبحث بعضهم^{١٠١} أن المراد بالعامي من عدا المجتهد المطلق الذي يمتنع عليه التقليد، فيشمل المقلد غير العامي.

لكن صرح غيره بأن المسألة موضوعة في العامي الذي لم يلتزم مذهبا معينا، وهو الأظهر^{١٠٢}؛ لأنه سيأتي الكلام على الملتزم للمذهب المعين.

(قلت) زيادة على «الأصل» وتبعا للآمدي^{١٠٣} وابن الحاجب^{١٠٤} : (عليه) أي على عدم الجواز (أجمعوا) أي اتفقوا، كما عبرا به^{١٠٥}.

وبعد، فقال الزركشي كالسبكي : ليس كما قالوا، ففي كلام غيرهما ما يقتضي الخلاف بعد العمل أيضا، وكيف يمتنع إذا اعتقد صحته؟ لكن وجه ما قالاه أنه بالتزامه مذهب إمام مكلف به ما لم يظهر له غيره، والعامي لا يظهر له، بخلاف المجتهد، حيث ينتقل من أمانة إلى أمانة^{١٠٦}. انتهى، فليتأمل.

فإن لم يعمل بذلك فله الرجوع فيها إلى غيره^{١٠٧}.

^{١٠٠} نقل الإجماع عليه ابن الحاجب والصفى الهندي والآمدي. انظر : «البدر الطالع» (٤٠٥/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٨/٢) «تشنيف المسامع» (٥٦/٤) «الغيث الهامع» (٧٢٠) منهم ابن قاسم كما ذكره في «الآيات البيئات» (٢٧٨/٤)

^{١٠١} انظر : «الآيات البيئات» (٢٧٨/٤) «رفع الحاجب» (٦٠٦/٤)

^{١٠٢} قال الآمدي في «الإحكام» (٢٣٨/٤) : "إذا اتبع العامي بعض المجتهدين في حكم حادثة من الحوادث وعمل بقوله فيها: اتفقوا على أنه ليس له الرجوع عنه في ذلك الحكم بعد ذلك إلى غيره".

^{١٠٣} انظر : «رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب» (٦٠٦/٤)

^{١٠٤} انظر : «رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب» (٦٠٦/٤) «الإحكام» (٢٣٨/٤)

^{١٠٥} انظر : «البحر المحيط» (٣٧٩/٨-٣٨٠) «التقرير والتحجير» (٤٦٧/٣)

^{١٠٦} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٥/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٨/٢) «تشنيف المسامع» (٥٦/٤) «الغيث الهامع» (٧٢٠)

(وقيل) : لا يجوز له الرجوع إلى غيره، (بل مجرد الإفتاء) بحكم الحادثة (يلزم العمل) به وإن لم يشرع فيه^{٢٢٢}.

(وقيل) : لا يجوز له الرجوع منه (بالإتيان) ^{٢٢٣} أي العمل به، بخلاف ما إذا لم يشرع^{٢٢٤}.

وقضية هذا القول أنه لو أبطله لم يجوز له الرجوع؛ لحصول الشروع، كما أن قضية ما تقدم أنه لو شرع ثم أبطله جاز له الرجوع؛ لأنه لم يتم العمل^{٢٢٥}. فليتأمل.

(وقيل) : لا يجوز له الرجوع (إن يلتزم) العمل بذلك^{٢٢٦}، كأن صمم على التمسك به^{٢٢٧}، بخلاف ما إذا لم يلتزمه.

وقال أبو المظفر (السمعاني) : لا يجوز له الرجوع، بل يلزمه العمل (إن وقعت في نفسه) أي العامي (صحته) أي الإفتاء وأحقيقته، وإلا فلا^{٢٢٨}.

وهذا كما قاله الشهاب^{٢٢٩} غير ما قبله؛ لأنه لا يلزم من وقوع صحته في نفسه التزامه،

^{٢٢٢} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٥/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٨/٢) «تشنيف المسماع» (٥٦/٤) «الغيث الهامع» (٧٢٠)

^{٢٢٣} كذا في الأصل، وفي المطبوع (في الإتيان)

^{٢٢٤} وهو احتمال لابن السمعي. انظر : «البدر الطالع» (٤٠٥/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٨/٢) «تشنيف المسماع» (٥٦/٤) «الغيث الهامع» (٧٢٠)

^{٢٢٥} انظر : «الآيات البيئات» (٢٧٨/٤)

^{٢٢٦} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٥/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٨/٢) «تشنيف المسماع» (٥٦/٤) «الغيث الهامع» (٧٢٠)

^{٢٢٧} انظر : «حاشية العطار» (٤٤٠/٢)

^{٢٢٨} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٥/٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٨/٢) «تشنيف المسماع» (٥٦/٤) «الغيث الهامع» (٧٢٠)

^{٢٢٩} هو الإمام أحمد البرلسي المصري الشافعي، شهاب الدين الملقب بعميرة (ت : ٩٥٧ هـ) : الفقيه، وهو أستاذ الإمام ابن قاسم العبادي صاحب الآيات البيئات. كان من أهل الزهد والورع قال التجم الغزي : انتهت إليه الرياسة في تحقيق المذهب (الشافعي) يدرس ويفتي حتى أصابه الفالج ومات به. له (حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي). انظر «الأعلام» (١٠٣/١)

كما أنه لا يلزم من التزامه أن يقع في نفسه صحته، فهذا متغيران^{٢٢٠}.
وقد رجحه الناظم إذ قال : (قلت : وهذا) أي قول السمعاني (ينبغي
نصرتة) واعتماده.

وظاهره أنه إذا لم يقع في نفسه صحته أنه لا يلزمه العمل به وإن شرع في
العمل، لكنه يجوز، وذلك صادق بما إذا تردد باستواء، وبما إذا ظن عدم صحته^{٢٢١}.
وقد يمنع الجواز كما قاله ابن قاسم في كل [منها]^{٢٢٢} إن اعتقد صحة غيره أو
رجحانه، حيث [منعناه]^{٢٢٣} تقليد المقضول^{٢٢٤}.

لكن هذا إنما يرد على السمعاني؛ لأنه - كما تقدم - من القائلين بالمنع، لا على
الناظم؛ لترجيحه الجواز، فيتأمل.

(و) قال أبو عمر، عثمان (ابن الصلاح) الشهرزوري : الذي تقتضيه
القواعد أنه يلزمه العمل بفتواه وإن لم يلتزمه ولم تسكن نفسه لصحته، (إن نظيرا
عدما) بأن لم يجد مفتيا آخر؛ لتعين الأخذ بقوله : (فإن [يجد]^{٢٢٥}) مفتيا آخر لزمه تقليد
الأعلم الأوثق، بناء على وجوب تقليد الأفضل^{٢٢٦}.

وإن لم يتبين له الأعلم (فخيرن) ذلك العامي (بينهما) أي المفتين^{٢٢٧}.

^{٢٢٠} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٧٩/٤)

^{٢٢١} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٧٩/٤)

^{٢٢٢} في الأصل : (منها) والصحيح ما أثبتته هنا كما هو مثبت في «الآيات البيّنات» (٢٧٩/٤)

^{٢٢٣} كذا في الأصل، وفي نسخة «الآيات البيّنات» (٢٧٩/٤) المطبوعة : (منعنا) بدون ضمير الهاء.

^{٢٢٤} انظر : «الآيات البيّنات» (٢٧٩/٤)

^{٢٢٥} كذا في الأصل، وفي المطبوع (تجد)

^{٢٢٦} انظر : «تشنيف المسامع» (٥٦/٤) «البدر الطالع» (٤٠٥/٢) «شرح الكوكب الساطع»

(٤٢٨/٢) «الغيث الهامع» (٧٢١)

^{٢٢٧} انظر : «تشنيف المسامع» (٥٦/٤) «البدر الطالع» (٤٠٥/٢) «شرح الكوكب الساطع»

(٤٢٨/٢) «الغيث الهامع» (٧٢١)

ويوافق هذا القول ما قاله النووي : المختار ما نقله الخطيب وغيره أنه إن لم يكن هناك مفت آخر لزمه بمجرد فتواه، وإن لم تسكن نفسه إليه، وإن كان هناك مفت آخر لم يلزمه بمجرد فتواه؛ إذ له أن يسأل غيره، وحيث قد يخالفه، فيجري فيه الخلاف السابق في اختلاف المفتين^{٢٠}.

(وجاز في خلافها) أي غير تلك الحادثة **(في الأعدل)** أي الأصح **(رجوعه)** أي العامي **(للقول)** مفت آخر **(غير)** قول المفتي **(الأول)**^{٢١}؛ للقطع بوقوع ذلك في زمن الصحابة وغيره، فإن الناس في كل عصر يستفتون المفتين كيف اتفق، ولا يلتزمون سؤال مفت بعينه، هذا، وقد تكرر وشاع ولم ينكر^{٢٢}.
وقيل : لا يجوز، بل يتعين عليه استفتاء الذي استفتاه أولاً؛ لأنه بسؤاله إياه والعمل بقوله التزم مذهبه^{٢٣}، ولا يخفى ضعفه.
والكلام في غير الملتزم بمذهب معين.

[اختلاف الأصوليين في التزام مذهب معين]

وقد اختلف في وجوب التزام مذهب معين كما بينه بقوله : **(وأوجب وجوده)** أي التزام العامي بمذهب معين من المذاهب الأربعة، وكذا غيرهم ممن حفظ مذهبه و دُون، حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته، **(في)** القول **(الأمكن)** أي

^{٢٠} انظر : «تشنيف المسامع» (٥٦-٥٧/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٨/٢) «الغيث الهامع» (٧٢١)

^{٢١} انظر : «تشنيف المسامع» (٥٧/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٩/٢) «البدر الطالع» (٤٠٦/٢) «الغيث الهامع» (٧٢١)

^{٢٢} انظر : «حاشية العطار» (٤٤٠/٢)

^{٢٣} انظر : «تشنيف المسامع» (٥٧/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٩/٢) «البدر الطالع» (٤٠٦/٢) «الغيث الهامع» (٧٢١)

الأصح، وبه قطع إلكيا الهراسي^{٣٨}، حتى يكون العامي (ملتزما لمذهب معين) من تلك المذاهب^{٣٩}.

ثم لا يفعله بمجرد التشهي، بل يختار مذهباً يعتقد (أرجح) من غيره، (أو سوى) أي مساوياً لغيره وإن كان مرجوحاً في نفس الأمر على المختار المتقدم^{٣٩}.

وعليه (فينبغي) للعامي (انتحاً) أي اجتهد (السعي في اعتقاده) أن (ذا) المساوي (أرجحاً) من غيره؛ لنتجه اختياره على غيره^{٣٩}.

قال ابن حجر: «ولا ينافي ذلك كونه عامياً جاهلاً [بالأدلة]^{٣٩}؛ لأن الاعتقاد لا يتوقف على الدليل لحصوله بالتسامع ونحوه^{٣٩}».

وقيل: لا يجب على العامي التزام مذهب معين، فليأخذ بما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى^{٣٩}.

قال السيوطي: «واختاره النووي^{٣٩}، فقال: الذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزمه التمسك بمذهب، بل يستفتي من شاء، لكن من غير تعلق للرخص، ولعل من منعه لم يثق بعدم تعلقه^{٣٩}».

^{٣٨} تقدمت ترجمته.

^{٣٩} انظر: «تشنيف المسامع» (٥٧/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٩/٢) «البدر الطالع» (٤٠٦/٢) «الغيث الهامع» (٧٢٢)

^{٣٩} انظر: «تشنيف المسامع» (٥٧/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٩/٢) «البدر الطالع» (٤٠٦/٢) «الغيث الهامع» (٧٢٢)

^{٣٩} انظر: «البدر الطالع» (٤٠٦/٢)

^{٣٩} ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، وإنما زدته لأنه ثابت في «تحفة المحتاج» (١١٠/١٠) لابن حجر.

^{٣٩} انظر: «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (١١٠/١٠)

^{٣٩} انظر: «تشنيف المسامع» (٥٧/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٩/٢) «البدر الطالع» (٤٠٦/٢) «الغيث الهامع» (٧٢٢)

^{٣٩} ذكره النووي في «روضة الطالبيين» (١١٧/١١)

^{٣٩} انظر: «شرح الكوكب الساطع» (٤٢٩/٢)

[اختلاف الأصوليين في خروج ملتزم المذهب المعين عنه]

(و) اختلف (هل) يجوز (له) أي للملتزم مذهباً معيناً كالشافعي وأبي حنيفة

(الخروج منه) أي من ذلك المذهب؟

ف قيل : لا يجوز، بل يلزمه الاستمرار عليه، فلا يعدل عنه في مسألة من

المسائل؛ لأنه بالتزامه يصير ملزماً به، كما لو التزم مذهباً في حادثة معينة^{٣٧}.

ولأنه قد اعتقد أن المذهب الذي انتسب إليه هو الحق، فعليه الوفاء بموجب

اعتقاده^{٣٨}.

والثاني : يجوز، ورجحه الناظم؛ إذ قال : (قلت) زيادة على «الأصل» : (قد

أجاز هذا) أي الخروج من المذهب الذي التزمه إلى مذهب آخر الإمام أبو القاسم

عبد الكريم بن محمد (الرافعي)، وقال : إنه الأصح^{٣٩}. وقال النووي : إنه مقتضى

الدليل، وإن كان على خلاف كلام الأصحاب^{٤٠}.

(فليُعتَمَد)؛ لأن التزامه غير ملزم، إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله - تعالى -

ورسوله - صلى الله تعالى عليه وسلم -، ولم يوجباً على أحد من الناس أن يتمذهب

بمذهب رجل من الأئمة، فيقلده في دينه في كل ما يأتي ويذر دون غيره^{٤١}.

^{٣٧} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٦٨/٣) «البدر الطالع» (٤٠٦/٢) «تشنيف المسامع» (٥٧/٤)

«شرح الكوكب الساطع» (٤٣٠/٢) «الغيث الخامع» (٧٢٢)

^{٣٨} انظر : «فتاوى ابن الصلاح» (٨٧/١) «صفة الفتوى» (٧١/١)

^{٣٩} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٦٨/٣) «تشنيف المسامع» (٥٨/٤) «الغيث الخامع» (٧٢٢)

«شرح الكوكب الساطع» (٤٢٩/٢)

^{٤٠} انظر : «تشنيف المسامع» (٥٨/٤)

^{٤١} انظر : «التقرير والتحجير» (٤٦٨/٣)

و (ثالثها) أي الأقوال، وإليه يميل صنيع «الأصل» بل صرح في غيره^{١١١} أنه الأعدل^{١١٢}: (يمتنع الخروج) إلى مذهب آخر (في بعض المسائل) فقط، (وفي بعض) منها (بقي) بمذهبه الأول^{١١٣}.

ولا يمتنع في جميع المسائل توسطاً بين القولين^{١١٤}.

ولعدم ما يوجب اتباعه فيما لم يعمل به شرعاً، بل الدليل الشرعي اقتضى العمل بقول المجتهد وتقليده فيما احتاج إليه^{١١٥}، وهو: ﴿فَسَقُلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

والسؤال إنها يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة، وحينئذ إذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به، والتزامه لم يثبت من السمع اعتباره ملزماً، كمن التزم كذا لفلان من غير أن يكون لفلان عليه ذلك لا يحكم عليه به، إنها ذلك في النذر لله - تعالى -، ولا فرق في ذلك أن يلتزم بلفظه، كما في النذر، أو بقلبه وعزمه. على أن قول القائل مثلاً: قلدت فيما أفنى به من المسائل تعليق التقليد أو الوعد به. ذكره بعض المحققين^{١١٦}.

(قلت) مبيناً للمراد من هذا القول، ثم متوركا على «الأصل» في ذكره ثلاثة

أقوال:

(عنى) أي أراد القائل الثالث بها قاله: (بعضاً به عمل مع، ذو ما به عمل)

أي مع البعض الذي لم يعمل به، فـ «ذو» موصولية طائفة، و «ما» نافية، يعني أنه لا

^{١١١} قال ابن السبكي في «رفع الحاجب» (٦٠٦/٤): "وأما الأعدل فثالثهما وهو أنه إن قلده في واقعة لم يكن له الرجوع وإلا فله الرجوع".

^{١١٢} انظر: «رفع الحاجب» (٦٠٦/٤)

^{١١٣} انظر: «البدر الطالع» (٤٠٦/٢) «الغيث الهامع» (٧٢٢) «شرح الكوكب الساطع» (٤٣٠/٢)

^{١١٤} انظر: «الغيث الهامع» (٧٢٢)

^{١١٥} انظر: «التقرير والتحبير» (٤٦٨/٣)

^{١١٦} وهو أصلاً قول الكمال ابن الهمام الذي نقله ابن أمير الحاج في «التقرير والتحبير» (٤٦٩/٣)

يجوز الانتقال في بعض المسائل، وهو ما اتصل التقليد فيه بالعمل، ويجوز في بعضها وهو ما ليس كذلك^{٢٢٨}.

وحينئذ (فالخلف) في المسألة إنما (رجع) إلى (قولين) : الجواز وعدم الجواز؛ (إذ رجوعه) أي المقلد (عليه) قد (عمل به بإجماع كما مر) قريبا في قوله من زيادته : «قلت : أجمعوا عليه» (حفظ) أي منع، فلا يتأتى مجيء القول بالتفصيل هنا، هذا إيضاح كلامه.

وقد علمت عن الزركشي والسبكي^{٢٢٩} منع دعوى الاتفاق^{٢٣٠}، ولو سلم فقد حل المحقق ابن حجر الاتفاق على ما إذا بقي من آثار العمل الأول ما يلزم عليه مع الثاني تركب حقيقة لا يقول بها كل من الإمامين^{٢٣١}.

ثم نقل عن جمع أنهم قالوا : إنما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة بعينها، لا مثلها^{٢٣٢}، أي كما تقدم.

قال^{٢٣٣} : وكذا صرح بالخلاف مطلقا القرافي^{٢٣٤}.

قيل : ولعل المراد بالاتفاق اتفاق الأصوليين^{٢٣٥}.

فقد جوز ابن عبد السلام الانتقال، عمل بالأول أو لا^{٢٣٦}، وأطلق الأئمة جواز الانتقال^{٢٣٧}.

^{٢٢٨} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٦/٢) «الغيث الهامع» (٧٢٣)

^{٢٢٩} انظر : فتاوى السبكي (١٤٨/١) فإنه قال : «دعوى الاتفاق فيها نظر».

^{٢٣٠} قد سبق أنه ممن نقل الاتفاق ابن الحاجب والآمدني . انظر «حاشية العطار» (٤٤٠/٢)

^{٢٣١} انظر : «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (٤٧/١)

^{٢٣٢} انظر : «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (٤٧/١)

^{٢٣٣} القائل هنا الإمام ابن حجر الهيتمي.

^{٢٣٤} انظر : «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (١١٣/١٠)

^{٢٣٥} انظر : «حاشية العطار» (٤٤٠/٢)

^{٢٣٦} انظر : «حاشية العطار» (٤٤٢/٢)

^{٢٣٧} انظر : تيسير التحرير (٢٥٣/٤) لأمير باد شاه

وقد أخذ الإسنوي من «المجموع» وتبعوه أن إطلاقات الأئمة إذا تناولت شيئاً ثم صرح بعضهم بما يخالف فيه فالمعتمد الأخذ فيه بإطلاقهم^{٣٨}. انتهى، تأمل.

[اختلاف الأصوليين في حكم تتبع رخص المذاهب]

وعلى القول بجواز الخروج (تتبع الرخص) في المذاهب بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل والأهون منه، (لا تجوز) نهي من التجويز^{٣٩}؛ لانحلال رتبة التكليف من عنقه حيثئذ، هذا هو الصحيح^{٤٠}.

(خلف) الأستاذ (أبي إسحاق) إبراهيم بن [أحمد]^{٤١} (أعني) بأبي إسحاق هذا (المروزي)^{٤٢}، فجوز ذلك^{٤٣} على ما اقتضاه صنيع «الأصل»^{٤٤}.

[اختلاف كلام الإمام أبي إسحاق في تفسير متبع للرخص]

وقد تعقبه الناظم بقوله : (قلت) تبعاً للمحقق^{٤٥} : (وفيها قاله) صاحب «الأصل» ونقله عنه (عندي نظر)، والظاهر أن هذا النقل عنه سهو، لما (في)

^{٣٨} انظر : تحفة المحتاج في شرح المنهاج (١١٣/١٠)

^{٣٩} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٧/٢) «الغيث الهامع» (٧٢٣) «تشنيف المسامع» (٥٩/٤) «شرح الكوكب الساطع» (٤٣٠/٢)

^{٤٠} انظر : «المجموع شرح المذهب» (٥٥/١)، «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (٤٧/١) «نهاية المحتاج» (٤٧/١١) «إعانة الطالبين» (٢٤٩/٤) «أدب المفتي والمستفتي» (١٦٢/١)

^{٤١} في الأصل : (محمد) والصحيح ما أثبتته هنا، لأن أبا إسحاق المروزي المشهور في المذهب الشافعي اسمه إبراهيم بن أحمد، وأما اسم إبراهيم بن محمد فهو لأبي إسحاق الإسفراييني. فليتأمل.

^{٤٢} هو الإمام إبراهيم بن أحمد المروزي، أبو إسحاق (ت : ٣٤٠ هـ) : الفقيه الشافعي، انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج. مولده بمرور الشاهجان (قصة خراسان) وأقام ببغداد أكثر أيامه. وتوفي بمصر. له تصانيف منها (شرح مختصر الزني). انظر «الأعلام» (٢٨/١)

^{٤٣} هذه النسبة فيها نظر فقد رد الزركشي عليها فقال في «تشنيف المسامع» (٥٩/٤) : «وكلام المصنف أن أبا إسحاق يجوز تتبع الرخص وهو ممنوع، فقد رأيت في «فتاوى الخناطية» : من تتبع الرخص قال أبو إسحاق المروزي يفسق، وقال ابن أبي هريرة : لا يفسق».

^{٤٤} انظر : البدر الطالع (٤٠٧/٢) «الغيث الهامع» (٧٢٣) «شرح الكوكب الساطع» (٤٣٠/٢) «تشنيف المسامع» (٥٩/٤)

^{٤٥} انظر : البدر الطالع (٤٠٧/٢)

«الروضة»^{٢٢٦} و أصلها «شرح (الرافعي) الكبير»^{٢٢٧} عن حكاية الحناطي^{٢٢٨} وغيره، (أنه) أي أبا إسحاق المروزي (له) أي لتتبع الرخص (حظر) أي منعه، وقال : إنه يفسق بذلك^{٢٢٩}.

وعن ابن أبي هريرة^{٢٣٠} : «إنه لا يفسق به»^{٢٣١}.

والثاني -وقد تفقه على الأول^{٢٣٢}- : إن أراد بعدم الفسق الجواز فهو مبني على "أنه لا يجب التزام مذهب معين" ، وامتناع التتبع شامل للملتزم وغيره. ويؤخذ منه تقييد الجواز السابق فيهما بـ "ما لم يؤد إلى تتبع الرخص". انتهى كلام المحقق^{٢٣٣}.

وظاهره اعتماد التفسيق، وكذا اعتمده ابن حجر.

^{٢٢٦} أي روضة الطالبين وعمدة المفتين (١٠٨/١١) فقد قال النووي : "وحكى الحناطي وغيره عن أبي إسحاق فيما إذا اختار من كل مذهب ما هو أهون عليه أن يفسق به، وعن ابن أبي هريرة أنه لا يفسق".

^{٢٢٧} وهو المشهور بـ «فتح العزيز بشرح الوجيز»

^{٢٢٨} هو الإمام الحسين بن محمد بن الحسن الطبري، الشافعي، ويعرف بالحناطي (أبو عبد الله) الفقيه الشافعي. قدم بغداد وحدث بها. من كتبه : «الكفاية في الفروق»، و «الفتاوى». توفي بعد ٤٠٠ هـ. انظر (معجم المؤلفين : ٤٨/٤)

^{٢٢٩} انظر : البدر الطالع (٤٠٧/٢) الغيث الهامع (٧٢٣) شرح الكوكب الساطع (٤٣٠/٢) تشنيف المسامع (٥٩/٤)

^{٢٣٠} هو الإمام الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أبو علي (ت : ٣٤٥ هـ) : الفقيه الشافعي، انتهت إليه إمامة الشافعية في العراق. كان عظيم القدر مهيباً. له (مسائل في الفروع) و (شرح مختصر المزني). توفي ببغداد. انظر (الأعلام : ١٨٨/٢)

^{٢٣١} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٧/٢) «الغيث الهامع» (٧٢٣) «شرح الكوكب الساطع» (٤٣٠/٢) «تشنيف المسامع» (٥٩/٤)

^{٢٣٢} أي قد تفقه الإمام ابن أبي هريرة المتوفى (٣٤٥ هـ) على الإمام أبي إسحاق المروزي المتوفى (٣٤٠ هـ)

^{٢٣٣} انظر : «البدر الطالع» (٤٠٧/٢-٤٠٨)

[ابن حزم نقل الإجماع على منع تتبع الرخص]

قال^{٢٢}: "والوجه المحكي بجوازه يُردّه نقل ابن حزم^{٢٣} - أي وابن عبد البر - الإجماع على منع تتبع الرخص^{٢٤}، وكذا يُردُّ به قول محقق الحنفية ابن المظالم^{٢٥}: لا أدري ما يمنع ذلك من العقل والنقل، مع أنه اتباع قول مجتهد متبوع، وقد كان - صلى الله تعالى عليه وسلم - يحب ما تخفف على أمته، والناس في عصر الصحابة ومن بعدهم يسألون من شاءوا من غير تقييد بذلك^{٢٦}". انتهى.

^{٢٢} القائل ابن حجر الهيتمي.

^{٢٣} هو الإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ): عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام. كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم "الحزمية". ولد بقرطبة. وكان يقال: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان. أشهر مصنفاته "الفصل في الملل والأهواء والنحل" و"المحل" و"جمهرة الأنساب" و"الناسخ والمنسوخ" و"حجة الوداع" و"ديوان شعر" و"جوامع السيرة" و"التقريب لحذ المتطق والمدخل إليه" و"مراتب العلوم" و"الإعراب" و"ملخص إبطال القياس" و"فضائل الأندلس" و"أمهات الخلفاء" و"رسائل ابن حزم" و"الأحكام لأصول الأحكام" و"إبطال القياس والرأي" و"الفاصلة بين الصحابة" و"مداواة النفوس" و"طوق الحمامة". انظر «الأعلام» (٢٥٤/٤ - ٢٥٥).

^{٢٤} انظر: «مراتب الإجماع» لابن حزم (١/١٧٥).

^{٢٥} هو الإمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن المظالم (٧٩٠ - ٨٦١ هـ): من علماء الحنفية. العارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس. توفي بالقاهرة. من كتبه (فتح القدير) و (التحرير) و (المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة) و (زاد الفقير). انظر (الأعلام: ٢٥٥/٦).

^{٢٦} انظر: «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (١٠/١١٢).

وأجاب شارح^{٢٢٢} «التحرير»^{٢٢٣} عن الإجماع بأننا لا نسلم صحة دعوى الإجماع؛ إذ في تفسيق المتبوع للرخص عن أحد روايتان، وحمل القاضي أبو يعلى الفراء^{٢٢٤} الرواية المفسدة على غير متأول ولا مقلد^{٢٢٥}.

[رد ابن حجر على من لا يسلم الإجماع على تفسيق متبوع للرخص]

ورده ابن حجر : بأنه ليس في محله؛ لأن هذا ليس من محل الخلاف، بل يفسق قطعاً، كما هو ظاهر^{٢٢٦}.

قال^{٢٢٧} : وقول ابن عبد السلام : «للعامل أن يعمل برخص المذاهب وإنكاره جهل» لا يتنافى حرمة التبع ولا الفسق به، خلافاً لمن وهم فيه؛ لأنه لم يعبر بالتبع، وليس العمل برخص المذاهب مقتضياً له، لصدق الأخذ بها مع الأخذ بالعزائم أيضاً، وليس الكلام في هذا؛ لأن من عمل بالعزائم والرخص لا يقال فيه : إنه متبوع للرخص، لا سيما مع النظر لضبطهم للتبع بها مر، فتأمل^{٢٢٨}.

^{٢٢٢} هو الإمام أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الوقت الحنفى (المتوفى: ٨٧٩هـ)

^{٢٢٣} أي «التحرير في أصول الفقه» تأليف الإمام النكا ابن الهام الحنفى (المتوفى : ٨٦١ هـ)

^{٢٢٤} هو الإمام محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، أبو يعلى (٣٨٠ - ٤٥٨ هـ) : عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، من أهل بغداد. له تصانيف كثيرة، منها (الإيمان) و (الإحكام السلطانية) و (الكفاية في أصول الفقه) و (أحكام القرآن) و (عيون المسائل) و (أربع مقدمات في أصول الديانات) و (تبرئة معاوية) و (العدة) و (مقدمة في الأدب) و (كتاب الطب) و (كتاب اللباس) و (المجرد) وردود على (الأشعرية) و (الكرامية) و (السالية) و (المجسمة) و (ابن اللبان). انظر «الأعلام» (٦ / ١٠٠)

^{٢٢٥} انظر : «التقرير والتحرير» (٣ / ٤٦٩)

^{٢٢٦} انظر : «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (١٠ / ١١٢)

^{٢٢٧} القائل ابن حجر الهيتمي.

^{٢٢٨} انظر : «تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (١٠ / ١١٢)

والله سبحانه وتعالى أعلم.^{٣٣}

^{٣٣} قال كثير الذنوب والمساوي ابن حرجو الجاوي راجي عفو ربه الباري : إلى هنا انتهى مبحث التقليد الذي رأيته في النسخة الخطية التي اعتمدت عليها. وبهذا انتهى تحقيقي له، والحمد لله على نعمه وآلائه، وكان الفراغ منه ليلة الأربعاء الموافقة ٢٢/١٢/٢٠١٥ م. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

**[فهرس المراجع التي ذكرت في تحقيق هذا الباب ولم تذكر في تحقيق باب
الاجتهاد لهذا الكتاب]**

- (١) شرح مختصر الروضة : سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي المصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى : ٧١٦هـ)، المحقق : عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، عدد الأجزاء : ٣
- (٢) فتح العزيز بشرح الوجيز : عبد الكريم بن محمد الراعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر
- (٣) شرح الكوكب الساطع : جلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة الإيمان، مصر، ١٤٢٠ هـ
- (٤) شعب الإيمان : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٠، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول، عدد الأجزاء : ٧
- (٥) الأحاديث المختارة : الضياء المقدسي المتوفى: ٦٤٣ هـ المحقق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ١٣
- (٦) تهذيب الفروق والقواعد الستة في الأسرار الفقهية طبع مع الفروق : للشيخ محمد بن علي بن حسين مفتي المالكية بمكة المكرمة (١٣٦٧هـ)، عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٤
- (٧) المدخل إلى السنن : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحشُرْجُردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت
- (٨) الحاوي الكبير : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ١٩
- (٩) المصنف : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبي الكوفي (١٥٩ - ٢٣٥ هـ)، تحقيق : محمد عوامة.
- (١٠) حاشية الشرييني مع حاشية العطار : عبد الرحمن الشرييني، دار الكتب العلمية، بيروت.

[فهرس الموضوعات]

الموضوعات	الصفحات
[مقدمة المحقق]	٣
[نماذج صور المخطوطات التي تم الاعتماد عليها]	٤
[نص محقق لكتاب «إسعاف المطالع بشرح البدر الالامع نظم جمع الجوامع»]	٥
[متم كتاب البدر الالامع نظم جمع الجوامع باب التقليد]	٨
[نص شرح المصنف]	١١
[مسألة] : في الكلام على التقليد	١١
[تعريف التقليد]	١١
[المراد بمعرفة دليل قول المجتهد]	١١
[من يلزمه التقليد؟]	١٤
[عدم جواز التقليد في الأمور القطعية عند أبي إسحاق الإسفرايني]	١٦
[المجتهد بالفعل لا يجوز له تقليد غيره]	١٧
[المجتهد بالقوة لا يجوز تقليد غيره عند أكثر الأصوليين]	١٨
[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره مطلقا عند سفيان الثوري وغيره]	١٩
[يجوز للقاضي المجتهد بالقوة تقليد غيره عند بعض الأصوليين]	١٩
[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره الأعلام منه عند محمد بن الحسن]	١٩
[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره في ضيق الوقت عند ابن سريج]	٢٠
[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره في غير ما يفتى به عند بعض الأصوليين]	٢٠
[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد الصحابي الذي ترجع له عند بعض الأصوليين]	٢١
[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد الصحابة مطلقا عند بعض الأصوليين]	٢١
[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد الصحابة والتابعين عند بعض الأصوليين]	٢١
[يجوز للمجتهد بالقوة تقليد غيره فيما أشكل عليه عند بعض الأصوليين]	٢١
[الإمام الشاشي توقف في حكم تقليد المجتهد بالقوة]	٢١
[مسألة] في الكلام على تجديد النظر عند تكرار الواقعة وتجديد الاستفتاء كذلك	٢٢
[صورة وجوب تجديد النظر على المجتهد عند تكرار الواقعة]	٢٢
[نقض دعوى الإجماع على وجوب تجديد النظر عند تكرار الواقعة]	٢٣
[صورة عدم وجوب تجديد النظر على المجتهد عند تكرار الواقعة]	٢٦
[اختلاف الأصوليين في وجوب إعادة السؤال على المستفتي عند تكرار الحادثة]	٢٦
[حكمة التشبيه في قولنا : «كذا»]	٢٨

٢٩	(مسألة) في الكلام على تقليد المفضول والميت ومن عرفه تصديده للإفتاء وما يتبع ذلك
٢٩	[اختلاف الأصوليين في تقليد المفضول]
٣٠	[لا يجب على المقلد البحث عن أرجح المجتهدين]
٣١	[يجب على المقلد تقليد من اعتقده راجحاً وإن كان مرجوحاً في نفس الأمر]
٣٢	[اختلاف الأصوليين في تقديم الأعلام والأورع من المجتهدين]
٣٤	[اختلاف الأصوليين في تقليد الميت]
٣٩	[من يجوز استفتاءه؟]
٤١	[عن آداب المستفتي]
٤١	[عدم جواز استفتاء من ظن أنه غير متصف بوصف الإفتاء إجماعاً]
٤٢	[اختلاف الأصوليين في وجوب بحث المستفتي عن عدالة المفتي]
٤٤	[اختلاف الأصوليين في اشتراط امتحان المفتي]
٤٥	[يجوز للمستفتي السؤال عن دليل المفتي]
٤٥	[يجب على المفتي بيان دليله إذا سأل عنه المستفتي استرشاداً]
٤٦	(مسألة) في الكلام على إفتاء من دون المجتهد المطلق وخلو الزمان عن المجتهد وغير ذلك
٤٦	[من يجوز له الإفتاء؟]
٥٠	[اختلاف الأصوليين في إفتاء العامي الذي عرف دليل حكم حادثة]
٥١	[العامي الذي حفظ مختصرات الفقه ولم يعرف وجوه تعليل الأدلة لا يجوز له الإفتاء]
٥١	[اختلاف الأصوليين في جواز خلو الزمان عن المجتهد]
٥٤	[اختلاف جمهور الأصوليين في وقوع خلو خلو الزمان عن المجتهد]
٥٦	[لا يوجد المجتهد المستقل بعد عصر الشافعي رحمه الله تعالى]
٥٧	[وقت لزوم العامي للعمل بقول المجتهد]
٦٠	[اختلاف الأصوليين في التزام مذهب معين]
٦٢	[اختلاف الأصوليين في خروج ملتزم المذهب المعين عنه]
٦٥	[اختلاف الأصوليين في حكم تتبع رخص المذاهب]
٦٥	[اختلاف كلام الإمام أبي إسحاق في تيسيق متبوع للرخص]
٦٧	[ابن حزم نقل الإجماع على منع تتبع الرخص]
٦٨	[رد ابن حجر على من لا يسلم الإجماع على تيسيق متبوع للرخص]
٧٠	[فهرس المراجع التي ذكرت في تحقيق هذا الباب ولم تذكر في تحقيق باب الاجتهاد هذا الكتاب]
٧١	[فهرس الموضوعات]